



القطاعية؛ والشق الثاني يتعلق بباقي الأسئلة، ويتضمن سؤالين الأول لفريق الأصالة والمعاصرة حول إستراتيجية الحكومة لتأهيل ساكنة المناطق التي تعاني من البرد لمواجهة الظروف المناخية القاسية، والثاني تقدم به الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية حول موضوع "أي سياسة حكومية لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين."

ونشرع الآن في طرح أسئلة الجزء الأول الذي يتضمن ثلاث أسئلة محورية ذات الموضوع الوحيد، وأعطى الكلمة للنائب السيد عبد الرزاق نايت ادبو باسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق بتقييم أداء الإستراتيجيات القطاعية في أفق بلورة النموذج التنموي الجديد، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق نايت ادبو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار دعم التحول والتنوع الهيكلي للنسيج الإقتصادي الوطني، ودعم المقاولات وتخفيف الإستثمار والشغل، وتعهد البرنامج الحكومي بمواصلة وتعزيز الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة، وهو ما ترجمه القانون المالي لسنة 2019. ومن خلال التأكيد على هدف توطيد دينامية التنمية عبر مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية، والإستراتيجيات القطاعية، وتحقيق إقلاع الإقتصاد الوطني ودعم الإستثمار والمقاولات.

وانطلاقا مما تقدم، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تقييم الحكومة للمخططات الإستراتيجية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية وخاصة "مخطط التسريع الصناعي"، "مخطط المغرب الأخضر" و"المخطط الأزرق" للسياحة، ما هي الجهود المبذولة للإجراءات والتدابير المتخذة لتوطيد دعائم هذه الإستراتيجيات،

محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الاثنين 30 ربيع الثاني 1440 هـ (7 يناير 2019)

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسعة وثلاثين دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة السادسة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة للسيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وكذلك عملا بمقتضيات المادة من 278 إلى 283 من نظامنا الداخلي، يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة. ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة جزئين: الأول يتعلق بسؤال محوري حول موضوع تقييم أداء الإستراتيجيات



النائب السيد محمد إدموسى:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحكومة وضعت عدة استراتيجيات ومخطط وبرامج يعني قطاعية ذات أبعاد اقتصادية وإجتماعية بهدف تنفيذ التوجهات والإختيارات الحكومية في إطار تدبير السياسات الحكومية، ورصدت اعتمادات مالية مهمة، يعني يستوجب الأمر يعني أداءها في إطار يضمن الحكامة الجيدة من حيث التدبير وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة في التنفيذ. وعلى سبيل المثال البرنامج الإستعجالي للتعليم، وكذا "مخطط المغرب الأخضر" وكذا "التسريع الصناعي" و"رؤية 2020"، وكذا "برنامج أليوتيس"، كذلك أمام واحد المجموعة ديال الخطب ديال صاحب الجلالة، على حث ونزلت بواحد النوع ديال الثقل لإعطائها هذه المكانة من وزن عن المسألة الاجتماعية.

أمام هذه الإعتبارات وهذه المعطيات، نسائلكم يعني عن افتتاح دقيق وتقييم لهذه الإستراتيجيات. وما هي الأهداف التي حققتها؟ وبالتالي ما هي الإختلالات والإكراهات التي عرفتها؟ وما هي الأثار الإيجابية على مستوى الدخل وكذلك بالنسبة للفرد، وكذلك يعني على مستوى حياة الفرد ومستوى المعيشة والقدرة الشرائية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة المرتبطة بالمحور الأول.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

وترصيد نتائجها الإيجابية، ومعالجة ما قد يعترضها من اختلالات، وتعزيز التكامل والتنسيق والإلتقائية فيما بينها، حتى تعزز دورها في نمو الإقتصاد الوطني، وتعبئة فرص إضافية للشغل، وربطها بإنتاج الأطر المباشرة على المواطنين؟ وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، في نفس الموضوع باسم فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيد النائب محمد الحجيرة.

النائب السيد محمد الحجيرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أكيد أن الإستراتيجيات القطاعية المختلفة التي أطلقتها أو أطلقها بلدنا قد ساهمت في تطوير الإقتصاد الوطني، وتحقيق تحول مهم في بنية هذه القطاعات الإستراتيجية، سواء القطاعات التقليدية كالزراعة والصيد البحري والسياحة أو تلك القطاعات الجديدة والمستحدثة، كالإستراتيجية المتعلقة بالطاقات المتجددة، وكذلك قطاع الصناعة كصناعة السيارات والطائرات. إلا أن غياب الرؤية الواضحة، وقلة الإنسجام والتكامل بين هذه الإستراتيجيات قد أسفر عن إختلالات في الفعالية وبلوغ الأهداف المسطرة. لذلك نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تقييمكم لفعالية الإستراتيجيات القطاعية الكبرى ببلادنا؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، دائما في إطار وحدة الموضوع، الكلمة للسيد النائب محمد إدموسى بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية، السيد النائب.



المستدامة؛" الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030"، وغيرها من الإستراتيجيات.

وتهدف سياسة التخطيط الإستراتيجي إلى تحقيق جملة من الأهداف الطموحة تتمثل أساسا في:

1. دعم نمو قوي ومستدام للإقتصاد الوطني، وذلك من خلال دعم الإستثمار سواء كان إستثمارا عاما أو إستثمارا خاصا والإستغلال الأمثل للإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا في مختلف المجالات؛

2. تمكين بلادنا من مؤهلات الإقلاع وتوفير الآليات والوسائل والبنيات الأساسية والهيكلية لذلك؛

3. دعم التحول الهيكلي للإقتصاد الوطني، وهذا التحول الهيكلي هو شرط أساسي باش يكون الإقتصاد الوطني قادر على الإستمرارية على المدى البعيد، وقادر على الصمود أمام أي هزات اقتصادية عالمية أو إقليمية، وما أكثرها في هذه الفترات؛

4. تعزيز إحداث فرص الشغل في مختلف المجالات والقطاعات الإنتاجية الواعدة، وأيضا تحسين تنافسية الإقتصاد الوطني وتحقيق إندماجه في الإقتصاد العالمي؛

5. وأخيرا تحسين ظروف عيش السكان وتوفير التنمية أيضا مستدامة وفي مستوى وخصوصا في المناطق البعيدة والهشة.

وبطبيعة الحال البرنامج الحكومي لما أتى أولى إهتمام خاص بمهاذ الإستراتيجيات القطاعية، وقد قلنا في البداية لما عرضت هنا من هذا المنبر البرنامج الحكومي، قلت بأنه على المستوى المنهجي يركز على أمرين؛ أولا الإستمرار في الإصلاحات والإستراتيجيات التي بدأت قبل اليوم والعمل على إطلاق إستراتيجية وإصلاحات جديدة، فالإستمرار في المجال الإستراتيجي شيء ضروري لأن الإستراتيجية لا تسمى إستراتيجية إلى إذا تجاوزت عمر حكومة

السادة الوزراء أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أنا دائما سعيد بأن أحضر إلى البرلمان للإجابة عن أسئلة في هذه الجلسة الدستورية، وأشكر السيدات والسادة النواب المحترمين الذين تفضلوا بطرح هذا السؤال الهام حول تقييم أداء الإستراتيجيات القطاعية.

لا يخفى عليكم أن التخطيط الإستراتيجي مهم جدا بمفهومه الحديث، ويوجد في صلب السياسات العمومية وقد تبنت بلادنا منذ...

السيد الرئيس:

.. السيدات والسادة المصورين، من فضلكم افتتحنا الجلسة، من فضلكم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

تبنت بلادنا منذ حوالي عقد ونصف أو عقدين من الزمان، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، هذه السياسة لإعداد وتنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات والبرامج القطاعية، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولتحسين مستوى عيش المواطنين والمواطنات، والإستجابة لحاجياتهم الحقيقية.

وقد تم في هذا المجال إطلاق أزيد من 20 إستراتيجية، همت مختلف القطاعات وخصوصا القطاعات الإنتاجية كالصناعة: "مخطط التسريع الصناعي"؛ الفلاحة: "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020"؛ السياحة: "المخطط الأزرق للسياحة رؤية 2020"؛ الطاقة: "الرؤية الإستراتيجية للطاقة رؤية 2030"؛ التجارة: "مخطط رواج 2020"، إضافة إلى "الإستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستية"؛ "الإستراتيجية الوطنية للتنمية



في الإقتصاد الوطني، معنى ذلك أننا نسير نحو الهدف إن شاء الله بثبات.

وتعتبر المنظومات الصناعية اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي "les écosystèmes" المنظومات الصناعية، فهي مهمة جدا مهمة لتحقيق أولا وقبل كل شيء الإدماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية، درنا منظومة صناعة السيارات كدخل فيه عدد كبير من المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى وخصوصا منها الوطنية، مع الحرص على نسبة اندماج محترمة وفي جميع الإتفاقيات الجديدة مع المصنعين الجدد، المستثمرين الكبار اللي كيجيو لبلادنا كيشروطو أكثر من 60% من نسبة الإدماج اللي هو الهدف اللي خصنا نوصلو ليه، أما الآن لا زلنا في أقل من 50%، وهذا سيتم تدريجيا. وقد حقق مخطط التسريع الصناعي حصيلة مهمة في هذا الإطار، حيث تم إحداث 54 منظومة صناعية، بشراكة مع 32 جمعية وجامعة مهنية في مختلف القطاعات: قطاع السيارات، قطاع النسيج، قطاع الطيران، مواد البناء، الصناعة الميكانيكية والتعدينية، الصناعة الكيماوية، قطاع ترحيل الخدمات، صناعة الأدوية، الصناعة الغذائية، الفوسفاط وغيرها. فهذا إذن أول نتيجة مهمة، وبطبيعة الحال هذا ما يمكنش يكون إلا بتدعيم الإستراتيجيات الأخرى، أيا كانت "المغرب الأزرق" و"المغرب الأخضر"، باش يبقى لهم نفس المكانة لأن تطوير الصناعة لا يعني إضعاف القطاعات الأخرى؛

ثانيا على مستوى تحسين نسبة النمو، مكنت مواصلة تفعيل الإستراتيجيات القطاعية ودعم الإستثمار وتنوع النسيج الإقتصادي الوطني، من تحقيق نسب نمو مهمة في السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، حقق الإقتصاد الوطني نسبة نمو بلغت 4,1% سنة 2017 مقابل 1,1 سنة 2016، كما يتوقع أن تصل نسبة النمو سنة 2018 إلى أكثر من 3,3%، وحوالي

وحكومتين وربما 3 حكومات عاد كتسمى الإستراتيجية، أما الباقي كيتسمى برامج وسياسات.

إذن أولى البرنامج الحكومي أهمية خاصة لهذه الإستراتيجيات القطاعية من خلال: أولا التأكيد على ضرورة الاستمرارية في الإستراتيجيات الموجودة ووضع إستراتيجيات أخرى جديدة؛ ومواصلة تعزيز الإستراتيجيات في القطاعات المنتجة؛ وأيضا التنصيص على تقييم عام لطريقة تدبير الإستراتيجيات القطاعية.

وجوابا على الأسئلة التي طرحها السيدات والسادة النواب، سأقدم في البداية بعض المعطيات المتعلقة بحصيلة تنزيل أهم هذه الإستراتيجيات. بطبيعة الحال أنا غاديش نغرق في الإستراتيجيات لأن ماشي هذا هو المهم، ولكن نشوفو هاذ الإستراتيجيات اللي انطلقت قبل في "المغرب الأخضر" في 2008، وعدد من الإستراتيجيات قبل وبعد فترات متعددة، لكن عندها على الأرض تأثيرات موحدة، ما هي هذه التأثيرات؟ في البداية أول تأثير هو دعم التحول الهيكلي للإقتصاد الوطني، ذلك أنه التحول الهيكلي ضروري باش يكون التوازن في مختلف القطاعات وتأثيرها في الإقتصاد الوطني وفي التنمية، وما نكونوش متكئين على قطاع واحد أو على مجال إنتاج واحد، مما سيؤدي غير يوقع إشكال فهذاك الإنتاج لأسباب ماشي ضروري مرتبطة بنا كأسباب في السياق العالمي والجهوي، سيؤدي إلى إرباك في الإقتصاد الوطني. وبالتالي هاذ إعادة الهيكلة شيء ضروري إستراتيجيا ليس فقط آنيا، يمكن ما تستافدش منو هاذ الحكومة ولكن سيستفيد منه الأجيال المقبلة. وفي هذا الإطار كنا قلنا بأنه سنعمل على أن يكون للقطاع الصناعي في أفق سنة 2012 دور أكبر، وغادي نوصلو فيه الهدف هو الوصول إلى 23% من نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام، ويمكن أن نقول أن هذا الإنتقال يتعزز ببطء سنة بعد سنة، تدريجيا سنة بعد سنة تقريبا الآن في نسبة الصناعة وصلنا الآن بين 18 و19%، 18 و19% من دور الصناعة



إفريقيا أصبح اليوم أول مصدر للسيارات، بعد أن تجاوز جنوب إفريقيا، ويمكن أن يتجاوز في السنة المقبلة أو السنة التي تليها إيطاليا أيضا. وهذا مهم ويؤثر مباشرة على عجز الميزان التجاري وفي تقليصه، ويمكن أن أقول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات يتحسن تدريجيا سنة بعد سنة، لأن اللي خصنا انتبهو ليه فهاذ الأرقام هو نسبة التغطية أساسا. كما ستستفيد صادرات المواد المصنعة غذائيا - وبطبيعة الحال المغرب الأخضر تطور من مجرد الإنتاج إلى التصنيع، وهي المرحلة التي تبدأ الآن - من تحسن الطلب الخارجي الموجه لها، بما قدره 0,9 نقط في نمو الصادرات. وهكذا كانت لديناميكية القطاعات الإنتاجية تأثير إيجابي على مستوى التجارة الخارجية خلال السنة الجارية، حيث سجل معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا يقدر بـ 0,8 نقطة، ليبلغ 58,2% بفضل ارتفاع الصادرات؛

ما هو التأثير الرابع لهذا الإستراتيجيات القطاعية؟ تعزيز دينامية التشغيل، لأن التشغيل يحتاج إلى دينامية في مختلف هذه الإستراتيجيات القطاعية لأنها كلها مشغلة. الفلاحة أكبر مشغل، السياحة أضحت مشغلا كبيرا، الصناعة تتبعها أيضا حتى هي تشغيل، وهكذا مختلف الإستراتيجيات الأخرى، من بين أهدافها هو رفع نسبة التشغيل، ومن هنا ساهم تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية في تعزيز هذه الدينامية.

وتشير المعطيات الإحصائية التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط إلى تمكن الإقتصاد الوطني ما بين الفصل الأول من 2017 والفصل الأول من 2018 إلى إحداث 122 ألف منصب شغل صافي، 118 ألف منها بالوسط الحضري والباقي بالوسط القروي، وأيضا حسب آخر إحصائية للمندوبية السامية للتخطيط، تم في الفصول الثلاث الأولى من سنة 2018 إحداث 122 ألف منصب شغل في ثلاثة فصول غادي نزيدو عليه الفصل الرابع مما يعني أنه الآن وصلنا إلى.. قلبنا هذاك التوجه،

3,2% سنة 2019 حسب التوقعات أو وفقا لآخر التوقعات المنجزة من طرف أو من قبل مختلف المؤسسات الوطنية والدولية. ويعزى هذا التحسن إلى أداء القطاع الفلاحي، وكذا انتعاش الأنشطة غير الفلاحية التي يرتقب أن تتجاوز نسبة نموها 3,1% سنة 2018، بعدما كانت تتراوح بين 2 و3% منذ الأزمة المالية لعام 2008. وهكذا فإن مواصلة تنزيل إستراتيجية "المخطط الأخضر" مكن من تحسين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، لتستقر في حدود 15,7 سنة 2017. أما فيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، فقد إرتفعت قيمتها المضافة بـ 2,7% خلال سنة 2017، فيما يبدو أنها إرتفعت بـ 3,1% سنة 2018، ويتوقع أن ترتفع بـ 3,4 في 2019 مستفيدة من تحسن الأنشطة الصناعية، وكذا قطاع الخدمات وخصوصا قطاع السياحة الذي يحقق ارتفاعا في قيمته المضافة سنة بعد سنة. ويتوقع على العموم أن تستمر هذه الديناميكية التي تعرفها القطاعات الإنتاجية سنة 2019 وأن تواصل نموها المضطرب؛

ثالثا، التأثير الثالث هو على مستوى تقليص عجز الميزان التجاري، ونحن نعرف أن عجز الميزان التجاري كنجرجروه منذ فترة طويلة، وقد عملت الحكومة من خلال مواصلة الإستراتيجيات القطاعية ودعم الإستثمار فيها، تنويع النسيج الإقتصادي الوطني بوصفه خيار أساسي فهاذ المجال، والذي سيؤدي على المدى الإستراتيجي إلى تقليص العجز التجاري الذي تفاقم منذ فترة. وفي هذا الإطار، فإن التحول الهيكلي الهام الذي يعرفه النسيج الإقتصادي ببلادنا في اتجاه الرفع من نسبة التصنيع، ساهم بشكل كبير في تحصيل الطلب الخارجي الموجه للمغرب خلال الفصل الرابع من سنة 2018 بزيادة تقدر بـ 3,9%، وارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة 5,1% بفضل ارتفاع مبيعات قطع الطيران، مبيعات السيارات، وقطع السيارات بمساهمة تقدر بـ 80% في الإرتفاع الإجمالي للصادرات. وأنتم تعرفون بأن المغرب



الصغار، وغادي يهم عدد من المجالات فيها الأشجار المثمرة، فيها الوحدات ديال التثمين، فيها التهيئة الهيدروفلاحية وفيها المسالك القروية وفيها غيرها من الجهود التي تتوجه إلى المناطق الهشة وإلى الفئات الهشة.

وبالتالي فتقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية جزء مندمج في مختلف هذه الإستراتيجيات. وعندما كتبنى المنظومات الصناعية على فكرة إدماج المقاولات الصغيرة المنظومة، هو كاين شركة كبيرة وعدد من الشركات والمقاولات الصغيرة المتوسطة كتحاول ما أمكن تدخل للمنظومة حتى هي لتستفيد من هاذ البنية الصناعية هذا يعني أنه محاولة لإدماج المقاولات الصغيرة والمقاولات المتوسطة والصغيرة جدا في إطار هذه المنظومة وفق التحفيزات الموجودة في هذه المنظومة؛

سادسا-الهدف السادس هو دعم الانتقال نحو الإقتصاد الأخضر، وهذا بطبيعة الحال شيء مهم وتدخل فيه بالخصوص الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ويعتبر هذا توجهها عاما لبلادنا.

الآن ما هو مقارنة الحكومة في مجال تنسيق الإستراتيجيات القطاعية وضمن تكامليتها والتفانيته؟ لا يخفى على السيدات والسادة النواب المحترمين، أن التفاني وإنسجام السياسات العمومية والسياسات القطاعية كانت دوما في صلب إهتمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي سبق أن دعا في خطابه السامي منذ سبع سنوات بمناسبة عيد العرش 2012، دعا إلى توفير شروط التكامل بين مختلف القطاعات الإستراتيجية والقطاعية واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقييم تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الإعتمادات المرصودة لها.

فيما يخص التشغيل من الانخفاض إلى الارتفاع في نسبة مناصب الشغل الصافية المحدثة سنويا، ولذلك آخر تقرير للمندوبية السامية للتخطيط كيقول بأن نسبة البطالة تحسنت ب0,6% ما بين 2017 و2018، وهذا شيء مهم.

ويعزى هذا التحسن في جزء كبير منه إلى الدينامية الهامة التي صاحبت تنزيل هذه الإستراتيجيات القطاعية وخصوصا المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية، فقطاع الخدمات أحدث 98 ألف منصب شغل، قطاع الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية: 19 ألف منصب شغل، وقطاع الفلاحة: 9 آلاف منصب شغل. وفي هذا السياق يجدر التنبيه والتنويه إلى استمرار جاذبية المغرب كوجهة صناعية، كوجهة صناعية ذات مصداقية، ذات تنافسية عالمية، واستقرار شركات رائدة ببلادنا، لا سيما في الصناعات وفي المجالات التي أشرنا إليها منذ قليل؛

هناك **خامسا** من بين تأثيرات هذه الإستراتيجيات هو تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية، وهنا أذكر أنه مختلف هذه الإستراتيجيات هناك محاولة ليدمج فيها دائما البعد التضامني وبعد توزيع الثروة مجاليا. هاذ الشيء حاضر ويمكن نعطي مثال واحد فيما يخص "مخطط المغرب الأخضر" اللي كتشكل الفلاحة التضامنية جزء أساسي من المخطط من نهار توضع، لأن "مخطط المغرب الأخضر" إيلا بغينا نقيموه بحال "المغرب الأزرق"، بحال الإستراتيجيات الأخرى "التسريع الصناعي" عندها أهداف معينة في البداية ديال الإنطلاق، خصنا نقولو واش هاذ الهدف وصلنا ليه ولا ما وصلناش ليه؟، هذا هو.. فالفلاحة التضامنية مكنت من تطوير الضيعات الصغيرة في عدد من المناطق الهشة، وهو يشكل الركيزة الثالثة، "مخطط المغرب الأخضر" عندو 2 ركيزات، الركيزة ثانية هي الفلاحة التضامنية. فأعطي منذ بدايته إلى اليوم انطلاق أكثر من تقريبا 900 مشروع باستثمار إجمالي يناهز 18 مليار درهم لفائدة ما يفوق 800 ألف مستفيد من الفلاحين



- **ثالثا-**عدم كفاية نجاعة ومردودية هاذ الإستراتيجيات والبرامج على التنمية عموما يعني، نتمنى أكثر؛
- **رابعا** -إكراهات الوصول إلى التوزيع المتكافئ في تنفيذ البرامج على المستوى المحلي؛
- **خامسا** -ضعف التنسيق الترابي ومجال الإستراتيجيات والبرامج القطاعية؛
- **سادسا** -ضعف تأهيل الموارد البشرية الخاصة بها والضرورية لها لتنفيذها؛
- **سابعا** -التباين الزمني لأمد الإستراتيجيات القطاعية التي من شأنها الحد من آثار هذه الإستراتيجيات بعض هذه الأمور يمكن معالجته على المدى القصير والمتوسط، بعضه يحتاج إلى معالجة على المدى الطويل باش نكونوا صريحين، الأمور التي هي يمكن أن تعالج على المدى المتوسط والقصير احنا بدينا فيه فعلا وهو الذي يهم:
- **أولا** :الحرص على أعلى درجة التنسيق، وهذه درنا وحدة خاصة وهناك عملية التفكير تمت بالاستفادة من التجارب الدولية، كيف يتم تقييم السياسات القطاعية عادة والسياسات العمومية؟ وكيف يمكن أن تتطور إليها، وقد دعى إلى هذا جلاله الملك في الخطاب الملكي الذي تحدثنا عنه، وفي هذا المجال توضع زوج ديال الآليات على الأقل تم بلورة آليتين: الآلية الأولى هي العمل على إعداد بنية خاصة للتقييم، واش هاذ البنية تكون وكالة لتقييم السياسات العمومية؟ وهذا موجود في التجارب الدولية، أو تكون بنية لتقييم السياسات العمومية ولكن داخل الحكومة، هذا نحن في آخر مراحل التفكير وقد وضعنا مشروع إيلا كان الخيار غادي يمشي للوكالة مشروع ديال إعداد أو إخراج الوكالة الوطنية لتقييم السياسات العمومية موجود يعد راه في الأمانة العامة للحكومة، إيلا كان الآخر عندنا مشروع مرسوم

وفي هذا الإطار، كنا سجلنا في البرنامج الحكومي منذ البداية، كنا واعين بأن النتائج اللي كتحققها الإستراتيجيات القطاعية مرتبطة بتنسيق وتطوير التنسيق فيما بينها أولا، ومرتبطة ثانيا بتقييمها وهاذ التقييم يكون منتظم أيضا كي يتم التدارك ديال أي نقص في الوقت المناسب، وتجاوز جميع الصعوبات والإكراهات. وقد قامت عدد من العمليات ديال التقييم، وقلنا في البداية بأن درنا واحد خلية خاصة لمتابعة الإستراتيجيات القطاعية ومتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، لأن احنا بالنسبة لنا الحكومة ما عندهاش فقط الإستراتيجيات القطاعية، عندها البرنامج الحكومي اللي فيه عدد من السياسات والبرامج الأخرى إضافة إلى هاذ الإستراتيجيات القطاعية. وقلنا بداية بأنا غادي نديرو وحدة، فعلا درنا وحدة لتتبع تنفيذ البرنامج الحكومي ومتابعة الإستراتيجيات القطاعية، ورصدنا عدد من الإكراهات والصعوبات يمكن أن نسردها معكم، نتقاسمها معكم ربما هذه كتهم السيدات والسادة النواب المحترمين، هاذ الإكراهات أشنو هي؟ لأن إيلا فهمناها غادي نفهمو عدد من الأمور:

- **أول إكراه** هو الحاجة إلى -أثناء وضع الإستراتيجيات القطاعية- إلى رؤية شاملة تتضمن موجهاً عامة للسياسة العمومية على المدى البعيد مع أولويات متقاسمة ومتفق عليها، وهذه حقيقة خصها تكون قبل وضع الإستراتيجيات القطاعية، إذن خص الحرس على إيجاد هذه الرؤية الشمولية بحال إستراتيجية عامة التي تدمج الإستراتيجيات القطاعية، إذن الحاجة إلى هذه الرؤية؛

- **ثانيا** -عدم كفاية التنسيق والحكامه في ظل تعدد الإستراتيجيات والمخططات القطاعية وآليات تتبعها وعدم كفاية مستوى الإنسجام والتكامل في ما بينها؛



كيلقاوش اللي محتاج للكفاءات اللي عندهم. فلذلك العملية اللي خصنا نديرو، وهو نظورو التكوين باش يكون متكيف مع التشغيل وهاذي كلها آلية مهمة اللي عليها مرتكزة من بين الآليات الأخرى الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، احنا خدامين فيها باستمرار، وجمالاته الملك، مهتم بهاذ الملف كثيرا لأنه، إن شاء الله، إيلا استطعنا نديرو فيه آليات عملية على الأرض قادرة على أن تكون ما يحتاجه فعلا المقاول والقطاعات والجماعات وغيرها، هذا غادي يحسن لنا نسبة التشغيل وغادي يقلل البطالة بنسبة كبيرة، وهذا مهم جدا في تنفيذ الإستراتيجيات القطاعية، الاستراتيجيات القطاعية حتى هي محتاجة راه عندما نظور السياحة محتاجة إلى موارد بشرية معينة ذات دربة معينة، أحيانا نجدها وأحيانا لا نجدها. وبطبيعة الحال عندنا آلية أخرى اللي هي مهمة أيضا في تقييم السياسات القطاعية ومتابعتها، هي آلية اللجن الإدارية لتتبع وتيسر تنفيذ مختلف هذه اللجن الوزارية، هذه السياسات والبرامج والإستراتيجيات القطاعية. وقد حرصت الحكومة منذ جينا، حرصنا على انتظام انعقاد عدد من هاذ اللجن الوزارية وبعضها لم ينعقد منذ فترة طويلة وربما منذ تأسيسه حاولنا ننعده، المجلس الوطني للإسكان من عقد تأسس في 2002، عقد دورة واحدة سنة 2006 إلى أن عقدناه في هذه السنة، من 2006 إلى 2018 يعني بعد 12 سنة، وهو آلية مهمة للتنسيق، لأن التنسيق ما تيمش فقط في استراتيجية معينة بين القطاعات الحكومية يتم التنسيق حتى بين الفاعلين الآخرين: المهنيين، المجتمع المدني، الخبراء، المؤسسات الدستورية وغيرها...

وبالتالي فهاذ الآلية ديال التنسيق مهمة لأنها تتجاوز الحكومة، الحكومة يمكن تنسق بين الوزراء، ولكن الآخرين خصهم يدخلو في آليات التنسيق اللي كتجاوز مجرد العمل الرسمي أو الحكومي. إذن ولكن هناك آلية أخرى مهمة، وأنتم ساهتمت فيها السيدات والسادة النواب المحترمين، هي تعزيز التقائية

لإعداد هذه البنية ونحن في آخر مراحل ديال الدراسة والتقييم ديال هاذ الآلية، لأن نهار توضع غتكون عندنا واحد الآلية مستقلة للتقييم ومتابعة السياسات العمومية بما فيها الإستراتيجيات القطاعية، ولبلورة آليات الإنسجام فيما بينها، إذن هذه النقطة الأولى؛

- **النقطة الثانية:** ضعف التنسيق الترابي والمجالي للسياسات والبرامج القطاعية، لأنه واخا يكون عندنا واحد الإستراتيجية ولكن الجزء الأكبر من الاستراتيجية فين كيتم؟ كيتم على المستوى الترابي في الأرض، في الجهات، في الجماعات الترابية، في الأقاليم، في البوادي، المدن البعيدة إلخ...، وهنا جاءت الأهمية من جهة طبيعة الحال ديال الجهوية المتقدمة، ولكن أهمية أيضا اللاتمركز الإداري، لأن اللاتمركز الإداري هو اللي يعطي الصلاحيات للمندوبيات الجهوية تكون عندها الصلاحيات باش تنسق مباشرة فيما بينها ومع الجماعات الترابية، ويتخذوا القرار محليا، ويطوروا البرامج محليا دون الحاجة إلى الرجوع إلى المركز، لأن دائما الرجوع إلى المركز كيثقل العملية ودائما لا تكون متناسبة مع الحاجيات المحلية. ومن هنا الحمد لله، خرجنا دابا، وبعد جهد، وخدمنا عليه ميثاق اللاتمركز الإداري وسنعمل على تنزيله إن شاء الله التنزيل ديالو على حسب المرسوم والبرنامج المقرر خاص فهاذ سنة 2019 يتم تنزيل أهم البرامج وأهم الإجراءات ديال هاذ اللاتمركز الإداري، آنذاك غادي يطور التنسيق فيما بين الإستراتيجيات القطاعية؛

- **ثالثا:** ونحن نعتز بأن هاذ المرسوم ديال اللاتمركز الإداري أخيرا خرجتو الحكومة، ثالثا تأهيل الموارد البشرية هذا فعلا هذا واحد أهم لأن عندنا حاجيات الناس كيطلبوا واحد الموارد بشرية من نوع معين باش يخدموهم ما كيلقاوهمش في الموارد الموجودة، لأن التكوين لم يتكيف بما فيه الكفاية مع حاجياتهم، وهناك شباب يبحثون عن الشغل وما كيلقاوش اللي يشغلهم، لأن ما



ودوليا، والزام مكونات النظام الإحصائي الوطني بالحفاظ على السر الإحصائي والمهني بوضع الإحصائيات الرسمية رهن إشارة المستعملين والعموم هذا العمود الأول؛

العمود الثاني: هو تحسين حكامه النظام الإحصائي الوطني من خلال إحداث المجلس الوطني للإحصاء الذي يتولى تنسيق برامج الإحصاءات والأبحاث الإحصائية الرسمية وتقييم جودتها واحترامها للمبادئ والمعايير المعمول به وطنيا ودوليا في هذا المجال. إن شاء الله، احنا في اللمسات الأخيرة لهاذ مشروع القانون، وايبلا جا غادي يطور النظام الإحصائي الوطني وبالتالي غيطور التقييم ديال السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية.

إذن هذه هي أهم الأوراش التي نحن بصدد متابعتها والعمل على تنفيذها لتحقيق تقييم أفضل والتقائية أكبر وتنسيق أدق بين مختلف الإستراتيجيات القطاعية، وأريد هنا أن أقول بأن الحكومة تتبع التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات الحكامة، لأن حتى هاذي آلية مهمة في هيئات الحكامة وخصوصا المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أصدر عدد من التقييمات لأداء عدد من الإستراتيجيات القطاعية، ونعتبرها مصدر مهم لتشخيص واقع هذه الإستراتيجيات القطاعية، وهي قوة اقتراحية بالنسبة للحكومة، وعلى هذا الأساس فإننا قد حرصنا منذ البداية على دراسة هذه التقارير على جمع مختلف توصياتها على العمل لتنفيذ أقصى ما يمكن من هذه التوصيات.

وهناك أخيرا مختلف التقارير التي تصدر عن، بطبيعة الحال، المؤسسة التشريعية عن البرلمان، بحكم أنه حتى هو يقوم بتقييم السياسات العمومية، وقد قمت في اللجنة، لجنة تقييم السياسات العمومية بمتابعة عدد من الإستراتيجيات فعلا وإصدار عدد من التقييمات والتقارير ونحن نهتم بها ونحاول أن نأخذها بعين الاعتبار في المستقبل، وأيضا أثناء مناقشة مختلف السياسات العمومية ومختلف القطاعات أو هذه الإستراتيجيات القطاعية في مختلف

الإستراتيجيات القطاعية من مدخل القانون التنظيمي للمالية، الذي أضحى يلزم بوجود البرمجة الميزانية متعددة السنوات على ثلاث سنوات، مما يعني أنه في نفس الوقت التنسيق بين مختلف الإستراتيجيات القطاعية على المدى الإستراتيجي، وقد انطلق العمل بهذه الآلية هذه السنة أثناء إعداد قانون المالية الجديد هاذ مشروع قانون المالية اللي صادقتو عليه، هو أعد بهاذ البرمجة الميزانية المتعددة السنوات لثلاث سنوات، ولذلك جميع القطاعات اللي قدمت الميزانيات ديالها قدمتها على ثلاث سنوات وتقوم وزارة المالية بالخصوص، ولكن أيضا رئاسة الحكومة، بمحاولة إيجاد الإنسجام الإستراتيجي وليس فقط الآني في سنة واحدة في تطبيق هذه الإستراتيجيات.

لا بد أن أشير في الأخير إلى أن هناك واحد الآلية مهمة جدا حتى هي احنا مهتمين بها وغنخرجوها فيها شيء مهم في القريب وهو إصلاح النظام الإحصائي الوطني. لأن التقييم، التقييم ديال الإستراتيجيات مبني على يكون عندنا إحصائيات متفق عليها، ذات مصداقية "crédible"، صحيح، صحيح عندنا عدد من الجهات منتجة للإحصائيات وكلها محترمة، وصحيح المندوبية السامية للتخطيط كتقوم بواحد الدور مهم وكنشكرهم لأنهم مواكبين وعندهم النشرة ديالهم، النشرات ديالهم منتظمة والإحصائيات ديالهم منتظمة، ولكن نحتاج إلى تطوير هذا حتى وبالمناسبة المندوبية السامية للتخطيط هي اللي اقترحت هاذ النظام المنظومة الجديدة لإصلاح النظام الإحصائي الوطني، وتتمحور مضامين هاذ النظام الإحصائي الوطني والذي سيرد بمقتضى قانون الآن وأعدنا مشروع القانون موجود، مشروع قانون مشروع قانون متعلق بالنظام الإحصائي الوطني يتضمن أساسا ما يلي:

أولا: تحديد المبادئ الأساسية المنظمة للإحصائيات الرسمية المتمثلة أساسا بطبيعة الحال في الإستقلالية العلمية الحيادية، التجرد، الموضوعية، احترام المعايير والمناهج المعمول بها وطنيا



على الأقل عندنا واحد خارطة طريق، عندنا واحد البوصلة عارفين
فين ماشيين، ماذا نريد أن نحقق؟ كما يقال: "لا توجد رياح لمن
لا وجهة له" ومن ليس له رؤية ليس له مجهر رجعنا للبرنامج
الحكومي ديالكم، السيد رئيس الحكومة، وديالنا طبعاً واللي هو
من أهم الأبواب الرئيسية اللي يمكننا نحققو في هاذ الإلتقائية ديال
الإستراتيجيات القطاعية، هذا اليوم من بين الإشكالات. وكما
أكدتم فهاذ البرنامج الحكومي على ضرورة تعزيز هاذ
الإستراتيجيات القطاعية الخاصة بالقطاعات المنتجة، مع تحسين
الظروف ديال التنزيل ديالها والشروط ديال التكامل ديالها، وهذا
أساسي. كذلك رجعنا للقوانين المالية الثلاث 2017-2018-
2019، وكانت هناك لازمة اللي متافقين معكم، السيد رئيس
الحكومة، فيها إعطاء دينامية جديدة للإستثمار، للإستثمار
العمومي والخاص لمواصلة هاذ الإستراتيجيات القطاعية والأوراش
الكبرى ديال البنية التحتية اللي اليوم تنفتاخرو في بلادنا واللي
قطعنا فيها أشواط مهمة.

اليوم السيد رئيس الحكومة، دورنا في البرلمان ينبغي أن نقوم
به كاملاً ولا سيما بعد دستور 2011، وهذا دور حصري لهاذ
المؤسسة التشريعية. الفصل 70 من الدستور، البرلمان يراقب عمل
الحكومة ويقيم السياسات العمومية، اليوم درنا أن نقوم بأبحاث
وتحاليل دقيقة، وهذه مأخوذة من المادة 280 من النظام الداخلي
لهاذ المؤسسة المحترمة، للسياسات العمومية نوقفو عند نتائج ديال
هاذ السياسات وهاذ البرامج والإستراتيجيات، نقيسو جميعاً،
معارضة وأغلبية، الآثار ديال هاذ البرامج وهاذ الإستراتيجيات
على الفئات الاجتماعية، على داك المرا في الجبل، على داك المرا
في الصحراء، على داك الراجل، نقيسو هاذ المستوى ديال الإنجاز،
ونقيسو الأهداف التي تحققت والأعمال التي أدت للوصول إليها
وهذا هو النجاح ديال هاذ الإستراتيجيات. ونساهموا جميعاً،
معارضة وأغلبية، في التحسينات الممكنة لهذه الإستراتيجيات لأن

اللجان التي تم حتى هي راه كندخلوها فهذيك التقييمات ديالنا
ونتابعها باستمرار، ولذلك نحن جميعاً مشتركون في هذا الورش
ونساهم فيه جميعاً. أجدد مرة أخرى الشكر لجميع السيدات
والسادة النواب على طرح هذا السؤال، وعلى إثارة هذا النقاش
اللي مهم وغني وسأكون سعيداً بالإستماع إلى ملاحظات مختلف
الفرق، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً، شكراً للسيد رئيس الحكومة. نفتح الآن باب
التعقيبات بإعطاء الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية للسيد النائب
إدريس عدوي الصقلي، السيد الرئيس، بدون سلاح.

النائب السيد إدريس عدوي الصقلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله وآله
وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء المحترمين،

الإخوة والأخوات النواب المحترمين،

كما أشرتم إلى ذلك، السيد رئيس الحكومة، المغرب الحمد
لله، اعتمد واحد المقاربة جديدة للتنمية، تعتمد على التخطيط
الإستراتيجي، من خلال إعداد مجموعة من الإستراتيجيات
القطاعية. الهدف منها أشرتم إليه: إنعاش الإستثمار، خلق الثروة،
إحداث مناصب شغل جديدة، تحسين ظروف العيش ديال
المغاربة وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية. هاذ
الإستراتيجيات تمولات، السيد رئيس الحكومة، بأموال عمومية
ضخمة، وتم التنفيذ ديالها عن طريق هيئات ومؤسسات عمومية،
وهذا يجب أن نفتخر به في بلادنا هذا مكسب لهاذ الوطن ديالنا
ومكسب لهاذ القطاعات المعنية. على الأقل عندنا واحد الرؤية،



ضرورة وضع رؤية اقتصادية وطنية مندمجة تعيد ترتيب الأولويات وتدقق أهداف هذه الإستراتيجيات القائمة، ومؤشرات الإنجاز ديالها؛

- رابعا: عدم وضوح آلية تنزيل هاذ الإستراتيجيات؛
- خامسا: الإشكالية ديال مصادر التمويل، أكيد تطرح في بعض الحالات؛

- سادسا: أي دور للوزارات والقطاعات الوزارية في ظل إحداث وكالات ومكاتب ومؤسسات خاصة بهاته الإستراتيجيات، وهنا أذكر مثلا ومعنا السيد وزير الفلاحة المحترم، وهاذ الشي ناقشناه في 2007 و2008 معه، اليوم عندما نحدث 4 مؤسسات داخل القطاع الوزاري ديال الفلاحة، مرتبطة بالمكتب الوطني للسلامة الصحية، المكتب الوطني للإستشارة الفلاحية، الوكالة ديال التنمية الفلاحية، "ANDZOA" ديال الواحات وشجر الأركان، اليوم أي دور للقطاعات الوزارية بتنسيق مع هاذ المؤسسات في تنزيل هذه الإستراتيجية هاذي. وطبعا التقييم الذاتي وإدماج وظيفة التقييم في مسلسل التخطيط الإستراتيجي عبر وضع واحد النظام معلوماتي مندمج للتتبع والتقييم، وطبعا التواصل في شأن هاته الإستراتيجيات، وهذا حق المواطن انطلاقا من القانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومة.

السيد رئيس الحكومة،

لا يخفى عليكم أن نجاح هاذ الإستراتيجيات القطاعية يتطلب تعبئة وطنية وسلما وحوارا اجتماعيين، لذا نؤكد على ضرورة أن تعمل كل الأطراف على تقديم التوافقات اللازمة لإنجاح الحوار الإجتماعي، وهذا أساسي اليوم، ولا سيما اليوم الحوار الإجتماعي متوقف. عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن تواصلوا مجهوداتكم -وتعرفو الغيرة ديالكم- لتقديم عرض يستجيب

الكمال لله عز وجل، طبعا كايين واحد نصف الكاس فارغ خصنا نملؤه جميعا، كايين قطارات تتوصل في الوقت وقطارات لا تصل في الوقت. ونقف جميعا عند الموارد التي رصدت كيف تم إستعمالها في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة؟ لأن هذا مال عام، هذا مال عمومي وما هي الحصيلة؟ ونوضعو كل هذا عند البرلمانين كذلك عند المواطنين باش يعرفوا ما يجري في بلادهم.

فناعتنا السيد رئيس الحكومة، داخل فريق العدالة والتنمية وكنا دائما نؤكد لها منذ سنوات، اعتماد إستراتيجيات قطاعية هو تحول هيكلي للإقتصاد الوطني، وأعتقد قد أشرتم إلى ذلك، اعتماد إستراتيجيات قطاعية مهيكلت عززت الاقتصاد الوطني على الصمود في ظل ظرفية صعبة، الأزمة الاقتصادية العالمية والمالية. رغم كل هذا فهذا سيبقى هذا غير كافي السيد الرئيس، فالطريق ما زال طويلا طبعا، هناك أسئلة قلقة ومطروحة على هاته الإستراتيجيات، وأكيد تتفاسموها معنا لما عهدنا فيكم من صدق ومصداقية، وقد أكدتم بعضها، 8 أسئلة ولا 8 ملاحظات:

- الأولى: غياب قوانين إطار، السيد رئيس الحكومة، تضمن استمرارية تنفيذ هاذ الإستراتيجيات، وهذا طالما صدحنا به منذ 2007 في فريق العدالة والتنمية، الإستراتيجيات ما تتناقش داخل البرلمان قبل أن توضع، وحتى ربما داخل المجالس الحكومية، تعدد الإستراتيجيات بأفاق زمنية متباينة 2020-2025-2030-2050؛

- ثانيا: غياب رؤية اقتصادية، وقد أشرتم إليها وطنية مندمجة تنتظم فيها هاذ الإستراتيجيات؛

- ثالثا: غياب الالتفائية لا على المستوى الإستراتيجي لا على المستوى القطاعي، لا على المستوى المجالي، لا سواء عند التخطيط، لا سواء أثناء التنفيذ، وهنا نستحضر ما جاء في البرنامج الحكومي ديال السي عبد الإله بنكيران، عندما أكد على



والمجمعين كما يقال والنتائج دالة هلى ذلك، اليوم الإشكال ديال التسويق إشكال حقيقي، اليوم بين الفلاح وما بين المستهلك 7 وسطاء. إذن القيمة المضافة ديال هاذ المنتج تعود إلى وسطاء لا علاقة لهم بالقطاع.

طبعا مخطط المغرب الأخضر نسي مجموعة من الفئات، نسي العمال الزراعيين، نسي الفلاحين بدون أرض اللي هم 60 ألف، نسي الأسر القروية التي تعيش داخل القرية. وهنا نستحضر دائما ما جاء في خطاب جلالة الملك، في نفس المناسبة: "ضرورة انبثاق وتقوية الطبقة الوسطى الفلاحية تشكل عامل التوازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية."

السياحة، السياحة هذا قطاع له أهمية، قطاع أفقي مرتبط بقطاعات أخرى يستلزم واحد الإلتقائية ديال السياسات العمومية. قطاع الحمد لله، عنده مساهمة 2,5 ملايين منصب شغل مباشر وغير مباشر، وهنا نحبي العاملين فهاذ القطاع، نحبي هاذ 8 آلاف مقولة اللي تتعمل فهاذ القطاع. اليوم عدد السياح اللي تيوصلونا واحد 11 مليون سائح. لكن سؤالنا، السيد رئيس الحكومة، أين هي "رؤية 2020" للسياحة؟ لا بد من إعادة النظر، وأكد هاذ الشئ تأكد من خلال الدراسة التي أعلنتموها أخيرا في إعادة النظر في رؤية 2020 للسياحة، لأن اليوم لا يمكن أن نبني إستراتيجية سياحية على واحد 2 مؤشرات، مؤشرين معبرين، 65% من السياح هم من فرنسا وإسبانيا، 65% من الوجهات كاين مراكش وأكادير، إذن 48% من السياح هم مغاربة، يتجيو لبلادهم في إطار واحد السياق عائلي.

إذن اليوم لا بد من مراجعة هاذ الإستراتيجية، ولا سيما، لا حاجة أن أذكر بالنقير الأخر ديال المجلس الأعلى للحسابات الذي وقف عند مجموعة من الإخفاقات لا على مستوى "مخطط المغرب الأزرق"، اللي نتعتبروه بأن هاذ المخطط والنتائج التي حقق لم تكن في المستوى المطلوب، وكذلك السياحة القروية لم تعط

لانتظارات هاذ الطبقة، ومن جهة أخرى، طبعا، نخب بالطرف الآخر اللي هو الفعاليات النقابية أن تستحضر كعادتها وتساهم كما دأبت على ذلك في توفير الظروف المواتية التي تستفيد الشغيلة من الفرص المتاحة حاليا بالنظر للإمكانيات ديال بلادنا.

السيد الرئيس، في سؤالنا اخترنا ثلاثة قطاعات إستراتيجية، نتج نصف الثروة ديال بلادنا؛ قطاع الفلاحة وغانبدى به، غانبدى به علاش؟ لارتباطي العاطفي والوجداني بهاذ القطاع، هو أكثر من قطاع، هو رهان المجتمع، هو استقرار الساكنة القروية، هو الحد من الهجرة القروية، هو الأمن الغذائي ديال 34 مليون مغربي وينبغي أن يكون -قناعتي أكدتها في مناسبات متعددة- أن يكون قاطرة ومحرك للتنمية الاقتصادية لبلادنا، المغرب بلد فلاحى وينبغي أن يبقى كذلك. فتحيتنا للفلاح المغربي تحية للفلاحة المغربية اللي تعرفو المهنية ديلها.. ها أنا جاي للفلاح الصغير اصبر.. صحيح عندنا "مخطط المغرب الأخضر" واللي حقق مجموعة من النتائج الإيجابية لا يمكن أن ننكرها، لكن هناك مشاكل حقيقية وهيكلية فهاذ القطاع مرتبطة بالأنظمة العقارية المعقدة، مرتبطة بالبنية العقارية ديال الإستغلاليات الفلاحية، 75% من الإستغلاليات الفلاحية أقل من 5 هكتارات، وقد أشار جلالة الملك، فهاذ القبة في الإفتتاح إلى ضرورة العناية بهاذ الفئة ديال الفلاحين الصغار .

طبعا "مخطط المغرب الأخضر" قام على واحد المقاربة تقنية وهاذ الشئ قلناه، واعتمدت على دعامتين الفلاحة الصغيرة والفلاحة الكبيرة طبعا النتائج اليوم، النتائج تبقى إيجابية لكن هناك بعض الإخفاقات لا يمكن إلا أن نؤكدها، ما زالت الفلاحة في المغرب ذات وجهين كما يقال، ما زال الفلاح الصغير هو الحلقة الأضعف ديال هذا القطاع، ما زال الفلاح الصغير طبعا والمعاناة التي يعاني منها تؤكد بأن هاذ الفئة ينبغي أن نهتم بها أكثر، اليوم التجميع لم نستطع أن نوفر الثقة ما بين المجمع



في الأخير، نتعتقدو بأننا هناك مجموعة من مداخل هاذ الإستراتيجيات: أولا التعليم العمومي ذي الجودة العالية، هذا مدخل رئيسي، لا تنمية بدون تعليم بدون تكوين؛ الابتكار والبحث المرتبط بالتنمية، اليوم ما نخصصه للبحث العلمي أساسا البحث العلمي نسب ضعيفة 0,8% من الناتج الداخلي الخام؛ وأخيرا لا بد هنا أن نستحضر البعد القيمي، قيم العمل، احترام الوقت، احترام الآخر، المسؤولية، الواجبات قبل الحقوق. وطبعا كل هذا ونحن نستحضر هاذ الورش الكبير اللي اليوم المغرب منطلق فيه، ورش اللي أعلن عليه صاحب الجلالة، المتعلق بالنموذج التنموي نحو مغرب أفضل، نحو مغرب التنمية والعدالة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا. الكلمة الآن، الكلمة الآن بإسم فريق الأصالة والمعاصرة للسيد النائب محمد احجيرة.

النائب السيد محمد الحجيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

استمعت بإمعان شديد لكلام أو مداخلة السيد رئيس الحكومة، وبنفس الإمعان استمعت للمداخلة التي جاءت قبلي، وقلت ماذا يمكنني أضيف كفريق في المعارضة؟ أكيد المداخلة التي قمت ببنائها سأعيد ترتيبها من أجل أن نكون كمؤسسات دستورية نساهم جميعا في بناء الوطن، خصوصا وأن وطننا له موقع إستراتيجي من أوروبا، جلالة الملك، يقوم بفتوحات على مستوى إفريقيا، لدينا خطط إستراتيجية، لدينا تصورات واضحة، أقول

النتائج الملموسة رغم أن 59% من السياح تيزوروا العالم القروي، تدار مسارات سياحية قروية ولا ينفق ولو درهما واحدا في هاذ المسار هذا. إذن آن لنا أن نعيد النظر بأن مجموعة من المؤشرات للأسف الشديد لم تكن في المستوى المطلوب. وفي الأخير، دائما في قطاع السياحة المغرب بلد التاريخ والحضارة، وهي ثروته الحقيقية من أجل تطوير مكانته كوجهة سياحية ثقافية.

بالنسبة لقطاع الصناعة، طبعا هاذ قطاع إستراتيجي، قطاع مشغل، اليوم 3 أهداف حددت في المخطط ديال التسريع الصناعي؛ أن نصل إلى 500 ألف منصب شغل، أن نصل إلى واحد المساهمة بهذا القطاع في 24% من الناتج الداخلي الخام، وأن نساهم في الحد من العجز اليوم اللي عندنا في الميزان التجاري. اليوم سؤالنا، السيد رئيس الحكومة، نريد باش تطمأنونا، هاذ الأرقام واش أرقام فلكية، أهداف فلكية أم ممكن المغرب أن يحقق فهاذ القطاع هاذ الأهداف؟ ولا سيما اليوم الإمكانيات اللي تعطت لقطاعات أخرى ممكن تعطى أكثر للقطاع الصناعي، لكي يحقق هاذ الأهداف التي وضعها، وهنا لا بد، طبعا، من عدالة مجالية في هاذ المشاريع الصناعية، ولا سيما تنشوفو جهات فيها مشاريع صناعية متقدمة، وجهات أخرى ناخذ جهة فاس-مكناس نموذجا، الجهة الشرقية نموذجا، لا بد أن تحظى بالعناية.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتكلم عن قطاع الصناعة والتجارة، هناك بعض الإحتجاجات يقوم بها التجار والحرفيين والصناع التقليديون بخصوص تطبيق بعض مقتضيات المدونة العامة للضرائب حول الفوترة ديال العمليات التي يقومون بها، باعتبار الدور الكبير الذي تقوم به هاذ الفئات على نجاح مختلف الإستراتيجيات القطاعية. نطلب منكم، السيد الرئيس، أن تقدموا التوضيحات اللازمة والطمأنة الواجبة حول ظروف تطبيق هذا النظام.



نسبة الإنجاز وبالتالي كتراكمو ديك 30%-40% طالما ما كنفقدوش نجزو، وهذا كينعكس سلبا على التشغيل وعلى البطالة وعلى عدم إنتاج الثروة، وهذا هو الإشكال الحقيقي، هو ماذا ينتج بالثروة؟ وكيف نوزع هذه الثروة بين كل المتدخلين في إنتاجها على المستوى الوطني؟ هذا هو السؤال العريض الذي يجب أن نجد له جوابا.

أكد السيد الرئيس، في الشق المتعلق بالميثاق الوطني للانبثاق الصناعي أو التسريع الصناعي، عندما ننظر إلى مناصب الشغل اللي كانت منتظرة كنا ننتظر 220 ألف منصب، بمعنى كنا كنتظرو في المعدل في الإستراتيجية 500 ألف يعني نصف مليون، وصلنا مثلا فهاذ السنة اللي مرات من قبل هاذي خلق 96 ألف منصب شغل علما أن القطاع الصناعي برمته فقد حوالي 115 ألف منصب شغل خلال مدة إنجاز البرنامج، بمعنى أن 96 ألف منصب شغل التي حققتها المهن العالمية للمغرب تعوض مناصب الشغل التي فقدتها هذا القطاع .

أيضا الشق المتعلق بالمناطق الصناعية وكيف توزع، هاذ المناطق الصناعية مركزة في جغرافية معينة من تراب هذا الوطن، في حين إيلا بغينا نقومو بالنهضة الاقتصادية اللي كنطمحو ليها، وكم من مرة جلالة الملك، يشير إليها هو أنه هاذ الشي ديال الفوارق والإستثمارات العمومية في الشق المتعلق لا بالبنيات التحتية، ولا بالمناطق اللوجستكية، ولا بالمناطق الصناعية فيه إشكال، وهنا غادي نربط باش نمشي لواحد القطاع اللي هو مهم، القطاع ديال اللوجستيك اللي هو أساسي، فيه كانت أولوية الهدف منو هو تقوية تنافسية الإقتصاد الوطني، أين المغرب من شبكات الممرات اللوجستكية على المستوى الدولي وعلى مستوى الإفريقي وعلى المتسوى الإقليمي؟. تقليص الكلفة اللوجستكية للمغرب على مستوى التصدير ولا على مستوى الاستيراد ولا على مستوى التوزيع الداخلي، عندنا إشكال خطير هو أنه الاختناق

ماذا منع الحكومة من إعداد تصور شامل ورؤية واضحة للاقتصاد على المستوى الوطني خلال الولاية السابقة والولاية الحالية؟ أيضا عندما ننظر إلى هذه الإستراتيجيات، أكيد زمنها لا يمشي بالواجب أو بالتمام مع الزمن الحكومي، ولكن الذي وجدنا أنفسنا فيه بعد كل هذا التنزيل، واقع لا يعكس بالبت والمرة الإمكانيات المالية التي تم رصدتها لكل هذه الإستراتيجيات على المستوى، عندما ننظر إلى الفلاح في العالم القروي أو إلى رجل التعليم في المناطق البعيدة والقروية أو في ضواحي المدن، أو إلى إستراتيجية التشغيل والشباب ووضعيتها في سوق الشغل أو إلى الجانب المتعلق بالتصنيع ولماذا لم نحقق الأهداف كما تم رصدتها، وأحيي السيد رئيس الحكومة، على ما سميتموه إكراهات، أنا أسميها بالفشل وأنتم لطفتم المصطلح وقلتم أنها إكراهات، وهي في الحقيقة عين الصواب، وهذا في حد ذاته هو اعتراف، والاعتراف أكيد من القيم ديال أنه هناك مجموعة من المحاور لم نستطع، لم نستطع الحكومات المتعاقبة ومنها الحكومة الحالية والسابقة في تحقيق الأهداف المرسومة من خلال كل تلك الإستراتيجيات التي تكلمتم عليها.

سأحاول أن أنظر للشق، يعني، الماكرو، عدد الإستثمارات المرصودة على المستوى الوطني، تضاهي ما تم رصده من قبل دول كانت في المستوى ديالنا في فترة قريبة الثمانينات والستينات إلى آخرة، ولكن نسبة النمو التي حققتها تلك الدول تختلف تماما عن ما نحققه نحن على مستوى نسب النمو، وهي فيها تفاوتات، بمعنى داك المعدل ديال 3,5 كنكونو في واحد ولا جوج ويمكن نطلعو ومن بعد نخبطو، المهم المعدل كنبقاو في 3,5 في حين الدول اللي هي كانت في نفس المستوى ديالنا حققت بنفس المستوى ديال الاستثمارات نسب نمو مرتفعة، وهنا كاين الإشكال ديال الحكامة وديال التنفيذ بحيث أنه في نفس قوانين المالية اللي من خلالها يتم تبديلها باستراتيجيات، كنوصلو ل60%-70%



أيضا الشفافية في قطاع التجارة أيضا هو نفسو وبالتالي على مستوى إحداث الصناديق، صندوق "رواج" كان الهدف منو هو التنمية وعصرنة التجارة والتوزيع، واش الآن عندنا على المستوى الوطني، هاذ العصرنة اللي كنتكلمو عليها ديال تجارة القرب، مازال ما وصلناهاش، كاينة محاولات ولكن عدد مناصب الشغل اللي تحدث هي ضعيفة بالمقارنة مع الأرباح التي تحققها مثل هذه المحلات، وأيضا مرافقة الأبطال يعني هاذ "رواج" كان الهدف منو هو مرافقة الأبطال الوطنيين، أنا على حد علمي واش كاين هناك شي أبطال وطنيين كاين المرافقة دياهم من خلال هذا البرنامج؟، وبان وعاطيا نتائج على مستوى الأرض، لا أظن. أيضا إنشاء المناطق أو الأنشطة التجارية في كل ربوع الوطن، أين نحن من هذا الهدف؟، أين نحن من هذا الهدف؟، وبالتالي حتى الهدف الذي كان متعلق بالخطط الجهوية للتجارة والتوزيع، لم نصل إلى تحقيقه. وبالتالي الواقع المزري يضعا أمام نفس الملفات التي تقض مضجع المواطن وتؤثر على استقراره المادي والمعنوي.

لا نزال ننتظر اختراق عتبات النمو اللي كما قلت ما كتجاوزش المعدل دياها واحد 3,5%، من أجل امتصاص أفواج العاطلين، مع التطلع إلى خروج الأوراش المتعلقة بالتكوين المهني، ننتظر لأنه كاين إشكال مطروح على مستوى الموارد البشرية، كاين موارد بشرية تنقلبو في السوق ما تلتقاوهاش، وكاينة موارد بشرية موجودة وما عندهاش le profil اللي مطلوبين في سوق الشغل. إذن عندنا هاذ المنظومة ديال التكوين المهني وديال التربية والتكوين آش كتوجد؟، أخطر من ذلك على مستوى التعليم العالي ما عندناش رؤية إستراتيجية، كيفاش بغينا يكون عندنا هاذ التصور اللي به تكون عندنا السوق الإقتصادية الصاعدة ونكونو احنا اقتصاد صاعد، ما عندناش رؤية إستراتيجية على مستوى التعليم العالي، وبالتالي ما يمكنش نحائيا أننا نحققو الإقلاع الحقيقي لتحقيق هاذ الأهداف إذ المجل دياها أهداف نبيلة، أهداف يعني

الذي تعرفه الطرقات الوطنية وكذلك المدن ديالنا طارح إشكال على مستوى التكلفة، على مستوى مفهوم الوقت، على مستوى إيصال المنتج في الوقت المناسب.

أيضا أين نحن من إحداث شبكة وطنية مندمجة للمناطق اللوجستية؟ وكاين جهات ما فيهاش المناطق اللوجستية وكاين فرص هائلة يمكن نستثمرها نخلقو ثروة في الجبال والقرى وهنا يمكن نربط مع إستراتيجية بالأهمية بمكان اللي هي ديال السياحة، ويسمح لي السيد وزير السياحة، طبعاً أنتم غير مسؤولون عن النتائج في سنتين، ولكن هنالك المسؤولية السياسية اللي كتقتضي هو أنه الأرقام التي كان تم الإعلان على ما وصلاتش، وجهات مثلا ناخذو وجهة كانت رائدة وجهة أكادير كانت رائدة أين هي أكادير الآن؟ كاين الفرص على مستوى العالم القروي والجبلي وكاين فرص يعني إعداد التراب، وهنا أكيد مع السيد وزير إعداد التراب، إعداد التراب يمكن تكون عندنا خارطة سياحية على المستوى الوطني يمكن تنتج ثروة، يمكن تشغل، يمكن تخفف لنا من الهجرة من المجال القروي إلى المجال الحضري، ولكن للأسف اللي واقع هو أنه ما كاينش الإلتقائية ما بين كل هاذ الإستراتيجيات المهمة في بلادنا، واحنا يمكننا نفتخرو بها، ولكن على مستوى التنزيل والنتائج المرصودة كاين هناك إخفاقات بالجملة. "رواج"، "رواج 2020" مازال عام ونوصلو لنهاية هاذ المخطط، رواج في التنمية التجارية والتوزيع الذي تضع المستهلك في قمة الإهتمام، اللي لاحظنا هو أنه تم القضاء على التجارة في الأحياء، والتجارة القريبة من المواطنين، واحد النسيج عندنا حضاري تقليدي في المغرب تم القضاء عليه، أيضا هاذ ما تم، الهدف كان هو حماية إجتماعية مستدامة للتجار ولكن فهاذ واحد 15 يوم كان ترهيب للتجار، إذن هاذ القرارات راه تطرح إشكال على مستوى تنفيذ الإستراتيجيات.



على مستوى الفجوة الرقمية أو المغرب الرقمي، منذ إنجاز برنامج المغرب الرقمي اللي كان منذ 2009، استمر حتى ل2013، مما يعني كان هناك فشل فهاذ المحور بحيث أنه تسهيل عملية ولوج المواطنين إلى الأنترنت ذي الصبيب العالي مثلا، لم يتم إنجاز سوى مشروع أو مشروعين من أصل 10 مشاريع كانت مبرجة في هذا الجانب؛ المحور الثاني الذي كان يروم تطوير الإدارة الرقمية أو ما يعرف ب "egov" اللي كان الهدف منو لتقديم المواطنين واحد 89 خدمة إدارية بواسطة الأنترنت، ما تم 2013 ولا 14 العدد ديال البرامج التي أو الخدمات التي تم تقديمها ما تجاوزاتش 6 ولا 7 ديال الخدمات، من أصل 89 بمعنى نسبة الإنجاز فيه متجاوزاتش 5%؛ المحور الثالث اللي عندو علاقة باستعمال المعلومات المقاولات الصغرى والمتوسطة كانوا 9 أوراش فهاذ الإستراتيجية لم يتم إنهاء العمل إلا بورشتين، مما يعني نسبة الإنجاز مفاتتس واحد 20%، هذه الأرقام تبين بجلاء كيما قلت فشل هاذ المخطط الرقمي.

بالنسبة للنواقص التي تشوب "مخطط المغرب الأخضر"، الاختيار كاين لأن بلادنا مشات في الإتجاه ديال الفلاحة، على مستوى الكمي وعلى المستوى الكيفي الإنتاج كاين، مطروح الإشكال ديال التسويق بحدّة حيث أنه شفنا بعض الفيديوهات اللي كضر، واش حقيقة ولا كذا الحكومة يمكن تقول العكس أو تقول الحقيقة، ولكن اللي كاين هو أنه واش المغرب غادي يستطع يستمر في تصدير الماء السؤل الكبير؟، واش المغرب عندنا القدرة ديال أننا نستمر في تصدير الماء؟، أيضا بالنسبة للفلاحة المعاشية على المستوى القروي، المجهود اللي دار ننتظر مجهود أكبر باش يمكن ساكنة العالم القروي والجبلي في إطار الفلاحة التضامنية يمكن يساهموا أيضا هما في إنتاج القيمة المضافة في تصريف هاذ le circuit ديال الطبقة الوسطى في العالم القروي اللي نادى

متافقين عليها المغاربة ما يمكنش يجي شي واحد يقول هاذ الإستراتيجية ما شاداش. ولكن على مستوى التنزيل، على مستوى الأهداف، على مستوى النتائج، على مستوى الوقع على المواطن، مازال المشكل عندنا مطروح وبقوة بحيث أنه يعني طي الصفحة ديال الماضي والتوجه إلى المستقبل، يعني كينتظر ملء مجموعة من الفراغات والبياض اللي كاين، وخاص ضروري فيه واحد السرعة في الإنجاز طبعاً من أجل أن نحقق التنمية الإقتصادية التي نصبوا إليها، والعدالة المجالية والعدالة الإجتماعية كمدخل لتحقيق العيش الكريم للمواطنين.

أيضا دحر الفساد، الإستراتيجية المتعلقة بالفساد وتعزيز الحكامة الجيدة وإتاحة الفرصة طبعاً للشباب من أجل التعبير عن طاقاتهم وإمكاناتهم وقدراتهم، فهاذ الباب، الأرقام التي أو الأرقام والمؤشرات اللي عندها يعني كتخشهم، احنا في واحد الرقم ديال 81% ديال على مستوى الدولي فهاذ المؤشر ديال الرشوة وديال الفساد في كل أنواعه، وبالتالي من أجل.. من عدد الدول ديال 76 دولة اللي دار اليوم، السيد رئيس الحكومة، كيتساءل كنعقول بأنه آخر تقرير اللي كاين فيه المغرب راه في الصف 81، وبالتالي هذا البطء والركود والزمن اللي كنضيعو والسنوات اللي كتضيع خلال يعني، الحكومات المتعاقبة ما كان منتظرا منها هو أولاً يتجاوز واحد الفترة ديال الصراعات اللي كتكون داخلية، واحنا هاذ النهار جد فريجين السيد رئيس الحكومة، على اعتبار أنه منذ البداية السادة الوزراء حاضرين معاكم، لأنه في الماضي كنا كنعقلوا الحضور ديال الحكومة كيكون بقطاع أو قطاعين، هاذ النهار كنعقلو بصراحة هناك إعطاء قيمة كبرى لهاذ المؤسسات وهذا في حد ذاته يحسب لكم جميعاً كحكومة، في الحقيقة هاذ النهار إيجابي أنكم حاضرين معانا، لذلك نريد كخلاصة تسريع الوتيرة ومضاعفة الجهد لتدارك ما ضاع.



القروض البنكية اللي ماشي غير فهاذ القطاع، القروض البنكية في علاقتها مع التجارة، ومع الصناعة، ومع الفلاحة هاذ القطاع البنكي يكادس الودائع ولكن لا يتجاوب بالشكل المطلوب وفوائده جد مرتفعة في هذا الجانب. لذلك نتمنى السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه يتم تحقيق الالتقائية التي نصبوا إليها من أجل أن تصبح بلدنا اقتصادا صاعدا مع هاذ الدول العشرين على المستوى الدولي.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب شكرا، السيد الرئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، عفوا السيدات والسادة النواب، 15 دقيقة قبل أن نستأنف.

السيد الرئيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

نستأنف أشغال الجلسة الشهرية، بحضور السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة الوزراء. وأعطي الكلمة بإسم فريق التجمع الدستوري للسيد النائب عبد الله الغازي.

النائب السيد عبد الله غازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

بها جلالة الملك، ويمكن التوطين ديلهم يبقى في الأماكن وفي هذا العالم القروي الذي نتكلم عنه.

والشق المتعلق بنفس الموضوع، بمعنى موضوع المغرب الأخضر، القطاع الإستراتيجية أو الفلاحة التضامنية كنت كتنمى أن بلادنا بنفس التوجه تكون عندنا إستراتيجية ديال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، اللي مازال عاد كنبثو كيفاش إلى آخره... رغم أنه المادة الأولية يمكن متوفرة ولكن على مستوى تصور واضح تتكون فيه استراتيجية واضحة، بأهداف واضحة مرقمة في الزمان والمكان ما زال ما وصلنا ليه.

أيضا إشكالية العقار، كل الإستراتيجيات باش يمكن تنزها خاص واحد المجهود على مستوى العقار، اللي كاين هو أنه ما كاينش تصور واضح لحد الآن، كاين الكلام فقط على مستوى توفير العقار من أجل تشجيع المستثمرين في المناطق الصناعية ولما لا يمكن يتعطى بالمجان، إيلا كان غادي يخلق لنا فرص الشغل واضحة وفيها تعاقد ملزم لكل الأطراف، والأخطر من ذلك هو أنه هاذ القطاع ديال العقار أيضا مرتبط به واحد القطاع آخر اللي هو قطاع البناء، بحيث أنه هاذ القطاع عرف انفجار أزمة، أزمة حقيقية مع الحكومة السابقة ومازال الوضع مستمر على ما هو عليه الآن، حيث أنه من خلال.. كنا نتمنى أن يكون هناك برنامج من أجل إنقاذ هذا القطاع الحيوي، خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة، حيث أنه تتجلى أزمة القطاع في تراجع عدد الوحدات السكنية المزمع إنجازها بحوالي 15-، منذ 2012 إلى 24- % في 2013، إلى 8- % في 2014، إلى 9,1- % في 2015، و10- % في 2016. ونلاحظ نفس المنحى التراجعي بالنسبة للسنة الأولى للحكومة الحالية، بمعنى هاذ المنحى التراجعي فهاذ القطاع ما زال مستمرا، هذا التراجع في مجموع الوحدات السكنية المبرمجة خلال الإنتاج يتقلص بالثلثين مقارنة مع ما كان عليه في سنة 2013، وبالتالي يلاحظ أن حتى



المخططات. عمليا وواقعا في السابق منذ الإستقلال المخططات الحماسية كان عندها طابع أفقي تجاوزناها منذ نهاية الألفية الثانية، اليوم والحمد لله، وجات في التدخل ديالكم السيد رئيس الحكومة، تنحمدو الله وتنشكرو جلاله الملك رئيس الدولة، لأن هاذ المخططات وهاذ الإستراتيجيات جاءت باش تعتق الاقتصاد المغربي نظرا لما لها من خاصيات ومميزات، هاذ الخاصيات اللي تشار ليها التعدد ديال البرامج والقطاعات، تعدد السنوات، تجاوز المدى والمنطق الإنتخابي والحكومي وبالتالي الإرتباط بالدولة وبرهاناتها، وهو ما يتيح استمرارية التنزيل بغض النظر عن الظرفية والتغيرات المرتبطة بالسياق السياسي والانتخابي.

اليوم أي تقييم السيد رئيس الحكومة، هذه المخططات من خلال تجربة هاذ المخططات الثلاثة اللي جاو في السؤال ديال الأغلبية، "المغرب الأخضر"، "التسريع الصناعي" و "plan AZUR"؟ كايه المقاربة المنهجية وكذلك المنهج في التقييم ضروري نستحضر المقاربة المنهجية، المقاربة والمنهجية قبل ما نستحضر الإنجاز، هاذ المخططات السيد رئيس الحكومة، هي مساحات مضيئة هي بمثابة مساحات مضيئة في أرخيل السياسات العمومية، هي منارات تستشرف الأفق التنموي في محيطات وبحار بأموج عاتية وإكراهات مقدرة، هي تمارين فضلى للإرتقاء بالفعل التنموي من النظرة والتناول الطرقي والسياسي الانتخابي إلى المنطق الإستراتيجي العام. بمعنى آخر، بمعنى آخر رجال السياسة يقودون التدبير العملي والإستراتيجيات لا تستقيم، ولا تستقيم قيادتها إلا بروفيلات رجال الدولة، البرهان بالخلف السيد رئيس الحكومة، لننظر للتخبط الذي تعرفه القطاعات الغير المدبرة بالإستراتيجيات، هاذ البرهان بالخلف تبيان لنا بجلاء فواحد العدد ديال القطاعات، اللي اليوم هي مجرد مختبرات لسياسات مرتبكة، كذلك هي مخططات أنقذتنا من أزمات دولية بها واجهنا أزمة ديال 2008-2009، بها واجهنا

السيد رئيس الحكومة، أيها السادة، في البداية أتمنى للجميع سنة سعيدة، فات شوية ولكن جاية السنة الأمازيغية. السيد رئيس الحكومة، أسكاس أمباركي إغودان، تيك ربي دومباركي.

السيد رئيس الحكومة،

المناسبة شرط، واحد المجموعة من السادة النواب والنائبات المحترمين من مختلف الفرق والمجموعة النيابية وجهنا ليكم واحد المذكورة، أكثر من 130 نائب ونائبة لترسيم بطلب ترسيم رأس الأمازيغية عيدا وطنيا وعطلة رسمية مؤدى عنها، نسخة من هاذ المذكورة اللي تسلمتها في الديوان ديالكم غنسلمها ليكم في نهاية السؤال.

السيد الرئيس،

السادة النواب والسيدات النائبات،

الإستراتيجيات القطاعية جاء في كلامكم السيد الرئيس، وبالفعل هناك خيارات، هناك خياران أمام السياسات العمومية؛ الخيار ديال النفس الإستراتيجي ديال التخطيط الإستراتيجي، والخيار الآخر ديال تدبير العمليتي "par actions" اللي فيه التناول المعزول للفعل التنموي. وأعتقد في البداية أن المستوى الأول فهاذ التقييم المستوى الأول هو أننا نتوقفو على هاذ الخيار.. القطاعات اللي اختارو الخيار الإستراتيجي أعتقده إنجازا في حد ذاته، لماذا؟ لأنه اقترن هذا التدبير الإستراتيجي بقيم ومبادئ دستورية وكونية، أولها وأهمها هو ربط المسؤولية بالمحاسبة اللي تيسهل مع هاذ الخيار هذا، ثم أن نصبح إزاء نسق لحكومة جيدة ورشيدة فيها جميع الآليات ديال الحكامة الرشيدة؛ من تعاقد، وتدبير بالنتائج، وتتبع، وتقييم وغيرها من الآليات. ثم إن هذا التخطيط الإستراتيجي يعتمد مقاربات تنموية تديرية ناجعة وناجحة كمقاربة السلاسل في المغرب الأخضر، مقاربة المنظومات في التسريع الصناعي، والمقاربات الترايبية والجهوية في كل



كان الحديث على تأمين الأجراء 50 ألف من مربي الأبقار الحلوب مؤمنون، الضمان الإجتماعي 251 ألف عوض 130 ألف سنة 2012، الإستقرار النسبي لمؤشر الأسعار جميع الأسعار بقات مستمرة بمعدل 2,2%، نسبة تغطية الحاجيات الوطنية جميع السلاسل فاتت باستثناء اثنتين فاتت 94% من تغطية الحاجيات الوطنية، الاستثمار 100 مليار درهم منها 40 مليار درهم ديال القطاع الخاص، المانحين الثقة ديال المانحين 37% من المنح الدولية على شكل هبات إلى آخره...

السياحة أو التسريع الصناعي السيد رئيس الحكومة، بغيناكم تأكدو في التعقيب ديالكم على هاذ العدد ديال فرص الشغل، بغيناكم تأكدو عليها لأن عليها لغط كثير بغينا نعرفو شحال ديال فرص الشغل حقيقة تخلقت في "P.A.I" في التسريع الصناعي. اليوم التسريع الصناعي بفضل صادرات السيارات تضاعف مرتين للسنة الثالثة على التوالي صادرات "OCP"، من كان يظن ويعتقد هاذي سنوات أن الصادرات ديال السيارات غادية تفوت الصادرات ديال الفوسفات اللي كان هو المفخرة ديال المغرب، في 2014 في الحكومة الوزير الوصي كان تكلم على المنافسة مع الصين تم الاستهزاء من القول ديالو، اليوم المستثمرين الصينيين جاو للمغرب، اليوم التنافسية ديال المغرب كائنة مع الصين، اليوم السميك عند الصين أقل منو في المغرب ب4 ديال المرات.

السياحة قطاع واعد كذلك والإستراتيجية ديالو من 2001، ومن موراها 2020، بدأت تتعطي الأكل ديالها، 71 مليار من الإيرادات بالعملة الصعبة سنة 2017، 7% من الناتج الداخلي الخام، 515 منصب شغل مباشر، و2,5 مليون غير مباشر. الإكراهات، لابد ما نذكر بعض إكراهات:

• غياب رؤية شمولية من خلال مقارنة إعداد التراب الوطني، فسرنا لها مع السيد الوزير؛ التواصل والتشمين، نتواصل

الانتكاسة والانكماش ديال الاقتصادات ديال الدول الشريكة ديالنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نماذج المغرب الأخضر بمنسوب من الشجاعة الأدبية لا يضاهيه إلا منسوب جحود المشككين، نقول وبكل بساطة أنه ثورة فلاحية، أن "مخطط المغرب الأخضر" حقق ثورة فلاحية، فهو ورش مرجعي وملحمة تنموية بالنسبة للبادية المغربية، لماذا؟ لأنه من إلهام الملك، ملك البلاد ولا أحد غير ملك البلاد، وتولى تنزيله أشخاص يؤمنون بقدرات المغرب، بقدرات قطاع الفلاحة ولم يتولى تنزيله وزراء قالوا يوما ما أن المغرب بلد غير فلاح، لأنه أسس على تشخيص ولأن إكراهات الفلاحة المغربية جعلته يجب عليها .

المقاربة كانت شمولية والإنجاز تحقق منه الكثير، حقق التوازن بين القدرة الإنتاجية والقدرة الشرائية، تحول القطاع الفلاحي من غلبة المعيشي إلى الأنماط العصرية التسويقية، تفاعل وواجه الإكراه المائي، أزمة الماء جاء المغرب الأخضر ولم يلجأ للمياه بعشوائية، 160 ألف هكتار ديال السقي بالتنقيط في 2008، اليوم 550 ألف هكتار هي اللي مسقية بالسقي الموضوعي، "P.I.B" الفلاحي الناتج الداخلي الخام الفلاحي كيساهم اليوم بما يقارب 17 مليار، تطور ب60% مقارنة مع 2008، 125 مليار درهم متوسط النمو السنوي 5,25%، استفاد الفلاح الصغير من تدخلات وصلت مجموعها إلى 40 مليار درهم، الصادرات ديال الفلاحة بالنسبة للإشكال ديال التسويق تضاعفت مرتين، وصلت سنة 2017 إلى 33 مليار درهم، عشرين سلسلة ديال الإنتاج عشرين حيوانية ونباتية، التجميع هو الضالة ديال هاذ المخطط، الفلاح الصغير وجد فيه ضالته وملجأه، التغطية الصحية



شكرا للسيد الرئيس على ملاحظته، هل هناك ضرورة بحيث الإقتراح مهم، ما كيجتاحش للجدل، تفضل.

النائب السيد عبد الله غازي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

التبديع، البدع إيلا كانت حسنة لا باس أنها تكون، البدع إيلا كانت حسنة وهادي قاعدة.. إيلا كانت بدعة حسنة.. وثانيا ما ظنيتهاش بدعة هذه مذكرة سناوها للسادة النواب...

السيد الرئيس:

شكرا.. على كل، هذه مبادرة جماعية مهمة جدا، لها دلالة سياسية، لا تحتاج إلى أي نوع من الجدل رحمة بالمبادرة، شكرا.. أنا في نظري نقتصدو الملاحظات ونقط نظام فهاذ المجال.. تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف وهي (نقطة نظام):

أولا من الناحية القانونية، الفرق لا تقدم في البرلمان مذكرات إلى رئيس الحكومة، إلا خارج البرلمان. رئيس مجلس النواب هو الوحيد الذي له الحق أن يعرض على البرلمان أن يقدم مذكرة للسيد رئيس الحكومة، شكرا.

السيد الرئيس:

الملتصم موقع من طرف النواب، لا من طرف رؤساء المجموعات، شكرا شكرا.. إذن نمر إلى الاستماع للسيد النائب عمر حجيرة.

كثيرا على قطاعات توزيع الثروة، ولا نتواصل على قطاعات إنتاجها وخلقها للأسف، وهذا يقابله بالعكس تبخيس متعمد؛

- الإسناد ضروري من الإسناد بسياسات متقاطعة ومتكاملة، الفلاح في العالم القروي خصو طيب للعائلة ديالو، خصو فين يقرا ولدو، إذن ضروري من التقاطع؛

- الآفاق، الإستقبال الملكي لوزير الفلاحة 19 أكتوبر أعطى آفاق جديدة للقطاع ديال المغرب الأخضر بالذات، ضروري تلعب الفلاحة دورا رياديا لتنمية العالم القروي وانبثاق الطبقة الوسطى، كما جاء في كلام صاحب الجلالة. تتمين المليون هكتار الإضافية، ضروري تكون هي الأفق المنطقي.

- في الختام، ضروري من بلورة رؤية مستقبلية لتطوير القطاع بآفاق وتحديات جديدة من أجل مغرب الأمل والثقة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية الكلمة للسيد النائب عمر حجيرة.. تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بووانو (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

طبقا للنظام الداخلي، وطبقا لهذا الحزب المتين اللي وزعتو علينا والمتعلق بمبادئ ديال مدونة السلوك، السيد النائب قال بأن غيسلم رئيس الحكومة واحد المذكرة. احنا كعدالة وتنمية موقعين عليها وما كاينش شي فريق ما موقعش، وبالتالي كان يجب أن تخضع للإستشارة قبل تسليمها داخل قبة البرلمان لرئيس الحكومة. ما يمكنش شي واحد بوحده ينوب على 135 واحد وشكرا.

السيد الرئيس:



الحدودية لا جواب. وبالتالي هذا واحد العمل من رئيس الحكومة، من المفروض أنك اليوم رئيس حكومة كتسجل في التاريخ بأنك كتعتني.. ماشي المعارضة اللي ضعيفة، هناك إرادة لإضعاف المعارضة، المعارضة باش تقوى خصكم انتما تقويوها، من المنطلق أنكم حكومة وأنكم تستمعو وتعطيو الإنصات الكافي لصوت المعارضة باش تعطيوها قيمة. وبالتالي، ولا بد ندرك السيد رئيس الحكومة بأنك كنت في المعارضة، ولا بد واحد النهار ترجع لها، ومنين ترجع لها خصك أنت تلقى بأنك اعطيتها قيمة في واحد الوقت باش منين ترجع لها تلقى عندها القيمة اللي أنتما وجدتها لها. ولهذا السيد رئيس الحكومة، ولا بد كان خصني نقول هاذ المدخل لأنه صعب أننا نجيو فواحد الجلسة ونبقاو نذاكرو بلا ما نعرفو المآل ديال هاذ الجلسات، اشنو هي؟.

السيد رئيس الحكومة، في غياب الافتحاص السياسي لهاد البرامج اللي تذاكرو عليها، الافتحاص المالي، كايين مؤسسات ديال الدولة اللي كندير الافتحاص المالي والإداري، البرلمان الدور ديالو أنه يدير افتحاص سياسي لهاد البرامج اللي تذاكرو عليها، ما يمكنش نجيو اليوم ونفتحصو في دقائق، ورئيس الحكومة يعطينا ساعة ولا ساعة ونص ونحضرو على برامج كبرى، برامج اعطت للمغرب منذ سنوات نتائج، ما نقولوش بأنها سلبية، كايين إيجابية فيها السلبية وبالتالي هاذ الوقت قليل باش أنا نديرو التقييم ديال هاذ السياسات. كيما كتعرفو في المغرب كانوا 2 ديال الأنماط منذ الاستقلال إلى اليوم، بدينا النهار الاول كنديرو برامج في الزمن، "المخطط الخماسي"، و"المخطط الثلاثي"، ورجعنا اليوم لمخططات قطاعية. ومع بلوغ النموذج التنموي المدى ديالو كايين نموذج تنموي جديد بحال اللي جا في الخطابات ديال صاحب الجلالة، اليوم غادي نتوجهو إلى نموذج تنموي جديد، اللي هو النموذج التنموي اللي من المفروض أنه يرتكز على الجهوية وعلى التنمية المجالية، هاذ النموذج التنموي الجديد لا يمكن الحديث عنه

النائب السيد عمر احجيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

هذا اللقاء الشهري اللي جابو الدستور ديال 2011 هو واحد تمرين ديمقراطي جديد علينا، وبالتالي بغينا نسألوك السيد رئيس الحكومة...

السيد الرئيس:

نستمعو للسيد النائب من فضلكم، نستمعو للسيد النائب.

النائب السيد عمر احجيرة:

.. هاذ التمرين الديمقراطي اللي كنجيو كل شهر ونسولوك وتجاوزنا، بغينا في الفريق الاستقلالي أنا نديرو تقييم لهاد العملية، واش هاذ الجلسة هي جلسة فقط باش ندوزو للمغاربة أنا احنا كنسولو رئيس الحكومة ورئيس الحكومة كيجاوننا، ولا كايين تبعات ديال هاذ الحوار وكايين إجراءات اللي كتخذها الحكومة، وكايين رئيس الحكومة اللي كيهتم بالملاحظات ديال النواب، ولا فقط هي جلسة ديال "le show"، رئيس الحكومة كيجي وكيجيو النواب وكنسولوك كتجاوزنا.

كايين كذلك السيد رئيس الحكومة، وأنتم كنتم في المعارضة تبخيس لعمل المعارضة وما مسوقين لهاش، كنطلبو مواعيد ما كتستقبلوناش، كنعطيو اقتراحات ما كتاخدوش بها، درنا لقاءات في الأقاليم الحدودية واعطيناكم مذكرة لا جواب، جينا في القانون المالي ودرنا قانون مالي تعديلي لا جواب، طلبنا مواعيد من الوزراء لا جواب، طلبنا منكم راه احنا احتفلنا منذ أسابيع بالذكرى الأولى لطلب موعد من السيد رئيس الحكومة، احنا النواب ديال الأقاليم



كانوا كيقوقو، الصيادلة عمرهم ما كانوا كيقوقو، المتصرفين عمرهم ما كانوا كيقوقو، التجار ديال "درب عمر" القلب النابض للتجارة ديال المغرب، عمرهم ما كانوا كيديرو إضراب، وبالتالي كايين مشكل وجب أننا نتلقاو ونتناقشو بهدوء ونشوفو كيفاش الحلول. احنا في المعارضة كنمدو ايدينا للحكومة عندنا اقتراحات مع الأسف ما كتخدوش بها، أعطيناكم اقتراحات، كايين 8000 مقاوله كتسد سنويا، أعطيناكم اقتراحات مع الأسف ما كتخدوش بها، راه احنا ماشي ضد الحكومة، احنا مع البلاد، الحكومة إيلا خدمت البلاد احنا معاها، واحنا بغيينا نتعاونو، نتعاونو في إطار أننا نبحو المهمة ديالكم، راه إيلا نبحو ماشي مشكل، لأن غادي منين تنجحو غادي تنجح بلادنا.

السيد رئيس الحكومة، هاذ النتائج ديال المخططات كلها أنا عندي مؤشرات بأنه ما نجحناش، بديتو، بدينا في 2007-2011 كانت نسبة النمو في المغرب فهاذ الفترة المعدل دياها 4,4، جينا في 2017 : 4,1، جينا في 2018 : 3,5، اللي كتوقعو الحكومة في البرنامج في القانون المالي ديال 2019 : 3,2 بمعنى الترجمة الحقيقية ديال هاذ البرامج مكاييناش في أرض الواقع، نسبة النمو هو أحسن مؤشر ديال نجاح الحكومات، منين تقول لي 3,2 بمعنى غادي تزيد البطالة، بمعنى غادي تزيد الأزمة، وبالتالي أنتما كتشهدو على راسكم بلي ما قادرينش تحققو نسبة نمو كافية. المعدل السيد رئيس الحكومة، في الدول النامية ديال النمو هو 4,7 وبالتالي كايين إشكال، في المخططات هادي اللي اليوم كناقشوها، كيف أنه "مخطط المغرب الأخضر" في الميزانية ديالكم ديال 2019 كتوقعو بأنه غادي يوقع تراجع ديال 1,2-، كيفاش كايين مخطط أخضر واحنا كنشوفو الناس كتلوح الليمون، بمعنى درتو مخطط وما مشيتوش حتى لتالي ديالو شفتو التسويق وشفتو كيفاش الصناعات الغذائية؟ كيفاش هاذ الشيء اللي

إلا إذا درنا تقييم موضوعي، احنا في البرلمان مع الحكومة ونشوفو اشنو هما الحوايج اللي نجحنا فيهم؟ اشنو هما.. بغض النظر على اللغة ديال السياسة والمعارضة، بالعكس نجمعو بحال اللي قالوا الإخوان قبل مني معارضة وأغلبية ونديرو واحد التقييم معقول لهاد السياسات العمومية منذ الاستقلال إلى اليوم باش نتوجهو نحو نموذج تنموي جديد ناجح، لأنه النموذج التنموي اللي غادي يكون وهاذ المخططات اللي كايينة اليوم المغاربة خصهم يحسوا بها في العيش اليومي دياهم، باش يحسوا بها يلقاو جوج ديال الحوايج منين يمشي يطلب الشغل تكون سهولة في الولوج إلى سوق الشغل؛ الحاجة الثانية يلقاو اقتصاد نشيط، الحركة دايرة، اليوم هاذ جوج حوايج ما متوفرينش عند المغاربة، منين تبيغي سوق الشغل عندو صعوبة، المشكل الأساسي ديال الأسر المغربية كلها ما كايينش الخدمة، المشكل الثاني الحركة الاقتصادية، السيد رئيس الحكومة، أنا عارف باللي عندك الأخبار ولكن نأكدها ليك الدنيا واقفة، الحركة الاقتصادية واقفة في جميع المناطق ماشي غير في المناطق الحدودية، وبالتالي ماشي احنايا، احنا كنعقولو هاذ الشيء باش نديرو اليأس، ولكن غير باش نثيرو الإنتباه كمعارضة أنه وجب عليكم أن تأخذو بعين الإعتبار هاذ الملاحظات هادي.

كايين الإلتقائية، الإلتقائية غائبة عنك فهاذ البرامج، ومنها الصور ديال كتوجدو مستشفى، مكايينش الطريق اللي تدي للمستشفى، مدرسة مكايينش الطريق اللي تدي للمدرسة، مستوصف مبني ومسدود لأنه مكايينش الأطباء، هاذو مناظر ألفناها في البلاد ديانا لأنه مكايينش الإلتقائية، ومكايينش واحد البرامج اللي كتشرف عليها رئاسة الحكومة من أجل التنسيق فيما بينها. السيد رئيس الحكومة، هاذ البرامج هاذو لو كان كانوا ناجحين ما نوصولوش إلى إضرابات، ما نوصولوش إلى وقفات احتجاجية، ما نوصولوش إلى نسب عالية في البطالة، اليوم واحد الشريحة ديال المجتمع عمرها ما كتدير إضراب، أطباء عمرهم ما



السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

دائما وأبدا وبنفس البهجة أتشرف بمساءلتكم السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك ورقة تم تحضيرها لمخاطبتكم، لكن وأنا أف أف أمامكم، فسأضع هذه الورقة جانبا لأحدثكم بلغة القلب، لغة القلب الذي يدق بانتظارات وهواجس وانشغالات المواطنين الذين لنا الشرف أن نحدث أو نحدثكم باسمهم. نعم السيد رئيس الحكومة المحترم، الجلسة مفيدة جدا لتقييم السياسات العمومية أفقيا، نعم جاءت في كلمتكم أن كاينة 20 إستراتيجية، غادي يكون المرء جاحد إيلا نكر الأثر الإيجابي ديال هاذ الإستراتيجيات، فعلا قامت بالدور ديالها التقويمي، وتصدت للضربات الصادمة ديال الإقتصاد ديالنا، وجعلاتو يتمتع بالمناعة ليكون اليوم صامدا كبلد يعني ديال العالم الثالث. ولكن السيد رئيس الحكومة المحترم، ملي كنديرو التقييم ديال هاذ القطاعات، خاصنا نلمسو الأثر ديالها على المواطنين، خاصنا نلمسو الأثر ديالها على الإقتصاد، خاصنا نلمسو الأثر ديال في الحركة التجارية. نعم السيد رئيس الحكومة، جا في الكلمة ديالكم خاصنا نخلقو آليات ديال التقييم من أجل التقييم والتسقيم والتصحيح، احنا اليوم في نهاية أو الكل تيتكلم على نهاية النموذج التنموي الحالي، بمعنى أن هاذ الإستراتيجيات هي المكون، هي الدعائم الأساسية ديال هاذ النموذج التنموي، إيلا اليوم هاذ النموذج التنموي بدا تيفقد الفعالية ديالو، إذن خاصنا نراجعو هاذ الإستراتيجيات، ربما كانت ناجحة وكانت جيدة في وقت ما، اليوم خاصنا نلاءموها مع المتطلبات، الإنتظارات الإجتماعية، التقلبات الإقتصادية، سواء وطنيا أو دوليا.

غادي تنتج الصناعة وكتنتج الفلاحة كيفاش غادي نسوقه فيما بعد؟.

في ما يتعلق بالمخطط الصناعي، المخطط الصناعي ما خصوص يتموقع فقط في الدار البيضاء والرباط والقنيطرة وطنجة، سيرو للأقاليم التي تعاني من البطالة، سيرو للأقاليم التي تعاني من الأزمة، وسيرو لفكيك وديرو وحدة صناعية، سيرو لوجدة، وسيرو لأزيلال، وسيرو لسيدي قاسم. خاص هاذ المخطط الصناعي ينعش المناطق اللي في حاجة إلى سوق، الناس دياولها باغيين يخدمو، وبالتالي راه إيلا ما مشيتوش لهذوك البلايص راه صعيب أننا نقولو حلينا الأزمة.

كاين كذلك "أليوتيس"، ما عمرنا ما سمعنا به أشنو هو هاذ "أليوتيس"؟ وفيه 1500 كيلومتر ديال البحر والسردين 30 درهم؟ 1500 ديال البحر في غياب صناعات المتعلقة بالصيد البحري. وبالتالي السيد رئيس الحكومة، راه صعيب اليوم أننا نتكلمو على هاذ المواضيع كلها في ظرف وجيز، أنا كنتلب منكم أنه في إطار التهييء للنموذج التنموي الجديد نديرو مناظرة كبرى لتقييم هاذ السياسات، ونوجدو راسنا إن شاء الله للمستقبل، راه غادي توجدو فينا أننا بغينا نتعاونو معكم، وأنا عندنا قوة إقتراحية كبرى، وهاذ القوة الإقتراحية لفائدة البلاد ولنجاح البلاد إن شاء الله، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الآن الكلمة باسم الفريق الحركي للسيد الرئيس محمد مبديع.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.



لجعل هذا المنتج، اللي اصبح كنعزتو به وافر جدا، كيفاش يستافد منو المواطن المغربي.

ندوزو للقطاع الصناعي، القطاع الصناعي حقيقة المغرب الحمد لله، بدا كيتوفر على وحدات صناعية دولية كبيرة، ولكن بغينا منكم السيد رئيس الحكومة، الآثار دياها، نسبة الإندماج ديال الصناعة المغربية المحلية فهاذ الصناعات وفهاذ الإستراتيجية الصناعية، والآثار دياها، والعدد ديال المناصب، والدور دياها في تحسين يعني الناتج الداخلي الخام، تحسين الناتج الداخلي الخام، هاذي أموال وافرة كبيرة تم الإستثمار دياها بلا ما نلمسو الآثار دياها السيد رئيس الحكومة المحترم. هاذ الشي كولشي مرتبط بالإستثمار، حسنا عملتو منين عاودتو النظر في المراكز الجهوية للإستثمار، كتنمناو أنها تخرج للوجود وراها خرجات، ولكن التنزيل دياها بالآليات دياها، بالإمكانية دياها، بالعنصر البشري المؤهل اللي يلزم المضامين ويعني المسؤولية ديال هاذ المراكز الجهوية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ الشي ما كيستقمش غير بواحد الإطار يعني منفرد على التشاور، على التشاور مع كل مكونات المجتمع، اليوم تنشوفو وقفات احتجاجية ديال التجار، لا بد ما نصنتو ليهم، وربما إرادة حسنة ديال الحكومة ولكن خاصنا نتواصلو مع المواطنين، نفهموهم أشنو هو الهدف وربما نوضعو آليات ديال الإنتقال التدريجي ديال التنزيل ديال هاذ المبادرات هاذو، هاذي واحد شهرين كايين ديال النقل كانت فيه إشكالية، هاذ المبادرات السيد الرئيس، اللي هي محمودة كتقومو بها، ولكن خاصنا نتعبأو جميعا باش نبلغوها للمواطن، ونأطروها ونخلقو ليها الإطار باش تنجح، وهاذ الشيء يعني احنا كأغلبية نعتز بالناتج الإيجابية ديال كل الإستراتيجيات، ولكن علينا أن ننزلها تنزيلا حكيما. اليوم كتنشوفو الأغلبية ديال الصناعات كايينة من طنجة حتى الجديدة، هاذ الناس الدخلائيين ما عندهم؟ واش احنا

اليوم السيد رئيس الحكومة يمكن لينا نقول، يمكن بينا نقولو كايين هناك غياب ديال الإنتقائية كما جاء في الكلمة ديالكم، وعلينا اليوم إيلا شفنا القدام في إطار نموذج تنموي جديد، شوفو بنظرة شمولية، شمولية باش يكون الإنتقائية ديال هاذ القطاعات، باش يصبو كلهم في إسعاد المواطن المغربي، وتوفير الخدمات، وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية، وتحسين نمط الحياة. اليوم السيد رئيس الحكومة، كتنشوفو بعض التقلبات في المجتمع، ناتجة ماشي من الخصاص، راه هاذي 20 عام، كنا أفقر من اليوم، كنا أفقر من اليوم، غادي يكون الإنسان جاحد إيلا قال العكس. اليوم احنا أحسن حال من هاذي 20 عام، ولكن المتطلبات تزايدت لأننا ربما ما استطعناش نبلغو المواطن الأهداف ديال هاذ الإستراتيجيات وما لمسوهاش، علينا فهاذ التصور الجديد ديال النموذج التنموي الجديد نعاودو مقارنة ديالنا باش فعلا نوضعو المواطن في صلب هذه الإستراتيجيات.

نتكلمو على القطاع الفلاحي، اليوم القطاع الفلاحي من أنجح البرامج على الإطلاق. أولا عبأ الوعاء العقاري، هيأ الفلاح على مختلف المستويات، دعمه في جميع المستويات، في التجهيز في إعادة يعني تجهيز الأرض، في المعدات، اليوم الإنتاج بوفرة والحمد لله في الأسواق؛ الليمون، الزيتون، البصلة، الفلفل، الخير موجود، الرمان الخير موجود. السيد رئيس الحكومة، اليوم احنا أشنو هو التصور ديالنا باش يمكن لينا نستافدو من هاذ المنتج، اللي أصبح اليوم بوفرة؟، خاصنا نهيأو روسنا للعبئة، للتلفيف، للتخزين، للتبريد، نبحتو على أسواق جديدة، وهاذي ماشي مسؤولية ديال وزير الفلاحة بوحديو، هاذي مسؤولية ديال الحكومة، لأن فيها التجارة والصناعة، فيها التجارة الخارجية، فيها الضرائب، فيها واحد المجموعة ديال التصورات، فيها المجتمع المدني، فيها الغرف المهنية. احنا مستعدين نتعاونو جميع باش نبحتو على أسواق ونبحتو على آليات بالطبع بالدعم من الحكومة



السيد الرئيس الحكومة،

من هذا المنطلق، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أنه لا يمكن الحديث عن صياغة وبلورة أو تنزيل نموذج تنموي متكامل ومستدام، دون الوقوف عند أعطاب النموذج التنموي الحالي، ودون تقييم أثر الفعل العمومي والسياسات العمومية والقطاعية على وجه الخصوص، من أجل تقييم الإخفاقات وتثمين المكتسبات وترصيداها.

في هذا السياق، نرى في الفريق الاشتراكي أن بلادنا وبفعل المقومات التي تمتاز بها على مختلف المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، قد استطاعت خلال السنوات الأخيرة، من تحقيق نتائج إقتصادية مهمة من خلال المخططات الإستراتيجية المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية على وجه الخصوص. بطبيعة الحال، ما وصلناش لهاذيك التطلعات اللي باغيين، ولكن يمكن الإقرار بأن هناك نتائج ومكتسبات قد حققت، مثلا "مخطط التسريع الصناعي"، "المخطط الأزرق" و"مخطط المغرب الأخضر".

فإن محدودية آثار هذه المخططات، السيد رئيس الحكومة، على المستوى الإجتماعي لم تنعكس بشكل إيجابي على الرفاه الإجتماعي، ولم تعمل على الحد من الفوارق الإجتماعية والمجالية. وهنا تطرح وبكل قوة إشكالية ترجيح المقاربة الاقتصادية والتوازنات المالية والماكرو اقتصادية على المقاربة الإجتماعية، وغياب الرؤية الواضحة والإنسجام، وغياب الإلتقائية بين السياسات القطاعية، دون إغفال بطبيعة الحال إشكالية ضعف الحكامة في تدير بعض البرامج والمخططات، مما جعلها قاصرة وغير قادرة على تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة.

ماشي مغاربة؟ علاش ما نديروش منطقة صناعية ديال offshoring في بني ملال-خنيفرة، ولا في الرشيدية، ولا في ورزازات، إن شاء الله، إن شاء الله. فهاذي التوزيع المجالي كيخلق إشكالية، والتنسيق، ربما الأكثرية ديال هاذ الإستراتيجيات، توضع فواحد الوقت اللي ما كانش هاذ المفهوم ديال الجهوية الموسعة. اليوم الجهة أصبحت واقع ولازم ما نتعاملو معاه فهاذ الإتجاه هذا باش يكون واحد التكامل بين كل مكونات الإقتصاد المغربي، شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن بإسم الفريق الاشتراكي للسيد النائب رشيد بهلول.

النائب السيد رشيد بهلول:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن اختيار جلالة الملك حفظه الله، في مناسبتين؛ الأولى بمناسبة افتتاح السنة الثانية من الولاية التشريعية العاشرة، من أجل بلورة نموذج تنموي جديد، والثانية تجديد، تأكيد لجلالة الملك حفظه الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من هذه الولاية، يبرز أهمية انخراط كل المؤسسات الدستورية في هذا الورش التنموي، ومنها بطبيعة الحال الإستراتيجيات القطاعية، التي تعتبر أهم مرتكزاته.



السيد رئيس الحكومة،

موضوع الحكامة والارتقاء بالعنصر البشري، ووضعه في صلب أهداف السياسات العمومية والمساواة والعدالة الاجتماعية والمجالية، أحد أهم التحديات التي تنتظر بلادنا من أجل إقرار نموذج تنموي متكامل مستدام، نشده جميعا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من أن البلاد ديانا قطعت أشواطاً هامة فيما يتعلق بالجهوية المتقدمة، إلا أن هذه الإصلاحات لم تستطع الحد من الفوارق ومحاربة الفقر والهشاشة والتوزيع العادل للثروات وكذلك فك العزلة عن العديد من المناطق القروية والجبلية والنائية، مما زاد من حدة الإحتجاجات والإحتقانات الإجتماعية واتساعها بالإضافة إلى زعزعة الثقة في المؤسسات. كما يمكن أن أقول أن التجارب دولياً أثبتت أن المخططات طويلة الأمد لم تعد ناجحة، ونتائجها جد محدودة وغير مجدية. وهنا يجزنا الحديث عن الكلام عن المخططات والبرامج القطاعية الوطنية التي نقر أنها لم تحقق بعد الأهداف المحدثة من أجلها على سبيل المثال وليس الحصر، بالنسبة لمخطط المغرب الأخضر.

السيد رئيس الحكومة، أنصت بإمعان عن تطرقكم وكلامكم عن "مخطط المغرب الأخضر"، وأنا فلاح وابن فلاح وابن البادية، تمنيت على أن ما جاء في مداخلتكم وفي جوابكم يكون منعكس على أرض الواقع، الواقع شيء آخر السيد رئيس الحكومة، مازال الفلاحا راه غير كيسمعو "مخطط المغرب الأخضر"، كايين اللي كيشوفو عبر وسائل الإعلام والتلفزيون، لأنه خاصنا نقر ونعترف بأنه هناك مجموعة من الصعوبات والمعيقات في الجانب ديال الملكية بزاف ديال الفلاحا ما عندهم الملكية؛ كايين المشكل ديال تعقيد المساطر الإدارية، راه كايين اللي غير كيمشي كيطلبو

منو مجموعة من المساطر وكيرجع وكيسمخ في كلشي. لهذا خاصنا التفكير يعني في التبسيط ديال المساطر الإدارية، وهنا يجب أن نقترح عليكم بعض الحلول، نحن نرى داخل الفريق الإشتراكي أنه لابد من تقوية طبقة وسطى فلاحية وإنصاف وتأهيل الفلاحين الصغار عبر تبسيط المساطر كما قلت، وعبر تميم وتنويع المنتوجات المحلية وضمان استفادة كل الأقاليم من الغلاف المالي الإجمالي المرصود لمشاريع "مخطط المغرب الأخضر" على قدم المساواة انطلاقاً من خصوصيات كل إقليم وحاجيات الساكنة وانتظاراتها.

فيما يتعلق بمخطط التسريع الصناعي، حقيقة السيد رئيس الحكومة، أشدتم في جوابكم بالمكتسبات والإنجازات التي حققت في هذا المخطط، لكن السيد رئيس الحكومة، يجب أن نكون موضوعيين ونقر بأن بلدنا مازال يعاني من هشاشة أفقية ومؤسسية تعرقل تحول الإقتصاد ديالنا، وتطوير نسيجه الإنتاجي الصناعي من جهة، وتعوق تنافسيته ومن جهة أخرى.

لذا نرى في الفريق الإشتراكي، أنه من الضروري اليوم تقوية الصناعات المتوفرة وخلق أنماط صناعية جديدة وخلق الشروط المناسبة لتشجيع المقاولات الصناعية على مواجهة الإكراهات المتعددة، واتباع سياسة صناعية ذات بعد اجتماعي تسهم في تقوية الإقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت تشكل محركاً للتنمية البشرية ومحاربة الفقر والهشاشة والبطالة.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إنسجاماً مع قناعاتنا داخل الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، نعتبر أن المحددات الكبرى المؤطرة للنموذج التنموي البديل والناجح للجاذبية الإستثمارية، والعدالة الترابية، والتضامن الإجتماعي يستلزم تغيير مقاربة الوضع السوسيوإقتصادي بشكل



يجعلنا نستخلص أن نظامنا التعليمي يفتقد للنجاعة والإنتاجية، رغم ما يرصد له من ميزانية، والتي تقدر بحوالي 5,6% من الناتج الداخلي الخام.

وللخروج من هذا الوضع نقترح ما يلي : نصح مقارنة إستراتيجية قطاعية مؤمنة بما يكفي من أدوات التقييم لضمان نجاحها؛ التفكير بجدية في نصح التخطيط الإستراتيجي المتحكم فيه كوسيلة لتدبير عقلائي للموارد والنفقات، واستشراف المستقبل لمواجهة التقلبات الطارئة وتحقيق الإلتقائية المطلوبة بين مختلف البرامج القطاعية والسياسات العمومية لتحقيق مزيد من الفعالية وتدبير أمثل للموارد المتاحة وإنتاج الثروة الكفيلة بتوفير فرص الشغل الكافية.

فإنسجما مع ما سبق، وفي أفق الإنتقال إلى نموذج تنموي جديد، يجب توجيه "مخطط المغرب الأخضر" نحو ما يلي:

- تحقيق هدف الأمن الغذائي أولا، وتطوير العالم القروي، وتحسين دخل الفلاحين المتوسطين والصغار، علما أن 40% من الساكنة تشتغل بالقطاع الفلاحي؛
- إعطاء الأولوية للرافعة الثانية والتي لا تحظى سوى ب10% مما يخصص للرافعة الأولى؛
- تشجيع وتنمين المنتوجات الفلاحية من خلال إنشاء وحدات صناعية للتحويل في العالم القروي، مما سيساهم لا محالة في انبثاق وتقوية الطبقة الوسطى في العالم القروي وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الجارية.

وبخصوص "مخطط التسريع الصناعي" الذي حدد من بين أهدافه خلق 71.000 منصب شغل، فإننا نؤكد على ضرورة تقوية حضور الدولة والمقاولة الوطنية في سياسة التصنيع، مع

جذري للتمكن من إرساء دعائم صلبة للتوزيع العادل للثروة وتقليص الفوارق الطبقيّة وإخراج نسيج مجتمعي متماسك، الأمر الذي يقتضي إرساء النموذج الجديد على دعامتين متوازنتين : نمو اقتصادي مضطرب وتنمية إجتماعية مستدامة أي مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التنافسية الإقتصادية موازاة مع تحسين الوضع الإجتماعي للمواطن، ودعم قدرته الشرائية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن باسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية للسيد النائب أحمد الغزوي.

النائب السيد أحمد الغزوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

إن السياسات العمومية القطاعية التي همت العديد من الأنشطة الإقتصادية والخدماتية، التي تندرج في إطار النموذج التنموي الحالي، والذي استنفذ كل إمكانياته، افتقدت إلى الفعالية والنجاعة، وذلك راجع حسب رؤيتنا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية، إلى غياب مخطط وطني مندمج يحقق التلقائية والتوافق حول أهداف الوطنية مشتركة محددة بصفة تشاركية وديمقراطية مدعمة بتعبئة وطنية وشعبية. ضعف جودة التعليم والرأس المال البشري بصفة عامة، وخصوصا التكوين المهني الذي لا يساهم في توفير العدد المطلوب من اليد العاملة التقنية المؤهلة والأطر ذات الكفاءة العلمية اللازمة لمواكبة المخططات القطاعية، والرفع من جودتها بحيث أن 60% من الفئة النشيطة لا تتوفر على شهادات، و25% من حاملي الشهادات هم معطلين، ذلك ما



بالإنخراط الجماعي في توسيع الديمقراطية وإعمال الدستور بكل مضامينه، وشكرا على الانتباه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب مصطفى الشناوي.

النائب السيد مصطفى شناوي:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

ماذا عسانا نقول في دقيقتين في ملف ضخمة، سندكرم السيد رئيس الحكومة، بما قلناه فهذا الصدد خلال تدخلنا كفدرالية اليسار لمناقشة برنامجكم الحكومي:

- أولا قلنا بأن هاذ المخططات والإستراتيجيات يتم بلورتها ووضعها خارج التدبير الحكومي، ويتم تطبيقها خارج الرقابة الحكومية، وتصرف عليها ميزانيات ضخمة من المال العام، قد أشارت بعض تقارير مجلس الأعلى للحسابات لفشل بعضها؛

- ثانيا هاذ المخططات والإستراتيجيات القطاعية يغيب عنها وتغيب عنها الإلتقائية، ولا تنطلق من رؤية شمولية أو مشروع مجتمعي شامل، وأنتم أشرتم إلى هذا، بأبعاده أو من نموذج تنموي بأبعاده الاقتصادية والإجتماعية؛

- ثالثا تكلمتم عن العديد من الأرقام التي تعتبرونها إيجابية، لكن مع الأسف المعيش اليومي للمواطن، المواطن المغربي لم يلمس أثرها على مستوى عيشه اليوم، بل إن ما يعيشه المواطن يوميا هو

تحسين مستوى الإدماج والسير نحو بناء قاعدة تكنولوجية وطنية من خلال إشراك الجامعة المغربية ومعاهد البحث في أفق تشييد صناعة وطنية حقيقية قادرة على ربح رهان التنافسية الدولية، وضمان استقلال الإقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للمخطط الأزرق، فيجب تنوع العرض السياحي لملاءمته مع تنوع الطلب الخارجي والداخلي، مع الحرص على إثمار الموروث الحضاري والثروة اللامادية التي تزخر بها بلادنا.

السيد الرئيس، في إطار هذا التحليل، نعتقد أنه لا ينبغي إعادة إنتاج نفس الأخطاء، ولا بد لنا ونحن نفكر في النموذج التنموي الجديد أن نستحضر تجارب الشعوب، وأن نستحضر السياق الدولي المتغير، والرهانات الكبرى التي تواجه الإنسانية عموما والتي تم بلدنا كذلك. لذا ينبغي أولا قبل كل شيء، الإعتماد على تطوير إمكانياتنا الذاتية وتطوير مهاراتها الوطنية لوضع البرامج والمخططات التنموية، دون الإعتماد المفرط على الخبرات الأجنبية التي تكلفنا مالا وكأن بلادنا تفتقر إلى الكفاءات. إننا نريد برامج قطاعية من صنع المغاربة، من أجل المغاربة، ولصالح مستقبل المغاربة، ومن ثمة فإن أي نموذج تنموي وأي سياسة عمومية عليهما أن يضعنا في صلب إهتمامهما أولا وأخيرا المواطن المغربي، وتحسين مستوى عيشه، وضمان كرامته، إذ ما الفائدة من تطوير البلاد اقتصاديا وتكنولوجيا إذ لم يؤدي هذا التطور إلى تحسين مستوى عيش المواطنين؟، وما هو المعيار التي ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار في تقييم البرامج والمخططات والسياسات؟، وهذا ما يهم المواطن ويعيد له الثقة في المؤسسات ويخلق له الحماس لبذل المزيد من الجهود. فالمدخل في نهاية المطاف هو سياسي، والنموذج التنموي هو أيضا خيار سياسي وإرادي حول توجهات مختلفة ومسارات متعددة، فلنتفق إذن حول المغرب الذي نريده لشعبنا، ونعتقد أننا مطالبون بالقطيعة مع بعض الممارسات التي أبانت عن فشلها ومراجعة بعض البرامج التي أبانت عن عقبها، ولن يتأتى ذلك إلا



يمكن أنا نقول غير مسبوق، وهذا الشيء برهناه بالأرقام وأنتم صادقتم على قانون المالية، وخرج قانون المالية وفيه الأرقام، وكان الزيادة أساسا في القطاعات ذات البعد الاجتماعي؛ فيها التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والبرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الأكثر هشاشة، غير الزيادة هاذ العام في البرنامج ديال "تيسير" اللي كيضاعف ثلاث مرات، $7*3=21$ كيضاعف ثلاث مرات عدد الأطفال اللي غادي الأسر دياهم غادي تستافد، من 700 ألف إلى 2 دالمليون و100 ألف هذا بوحده راه هو برنامج اجتماعي ضخم، ديرو الحكومة في ميزانية واحدة، في ميزانية في مشروع قانون واحد، من غير الزيادة في عدد من الميزانيات الأخرى المرتبطة بالنقل المدرسي، وبالإطعام المدرسي، والبدء في تعميم التعليم الأولي، وغيره.. والزيادة في ميزانية وزارة الصحة بنسبة 10 % غير مسبوقه أيضا، هذا كله جهد كبير مالي فيه، تقولو ليا حتى نشوفو هاذ الشيء في الواقع يطبق إلى آخره... أنا متافق معاكم، ولكن الحكومة تعترض بأنها في الوقت الذي تحاول أن تعمل على المستوى الإقتصادي أيضا تشتغل على المستوى الاجتماعي.

صحيح أنا متافق مع الإخوان كايين إضرابات، كايين إحتجاجات واحنا هاذ الإضرابات والإحتجاجات كنتصنتو ليها، ولكن لاحظتم أن هاذ الإحتجاجات والإضرابات وصلت لمستوى ديال الإحتجاجات والإضرابات في 2009-2010-2011، لا أظن إلى حد الساعة. ولكن احنا غادي نديرو كل جهدنا باش هاذ الإخوان نتصنتو ليهم ونستقبلوهم ونخلو أقصى ما يمكن من الإشكالات. من هنا أنا أريد أن أطمئن جميع التجار إلى أنه راه قانون المالية ديال 2019 ليس هناك تغيير في القضية ديال التعامل مع التجار، ليس هناك تغيير، الأمور اللي كانت هي كانت إما في مدونة التجارة أو كانت في قوانين مالية سابقة. أريد أن أطمئن أيضا أنه فهاذ القضية ديال الفوترة لا تعني بالمرّة التجار الصغار ومالين الحوانات ومالين المحلبات، لا تعنيهم في شيء، غير

المزيد من الحكمة، والمزيد من التهميش، والمزيد من الفوارق الاجتماعية مع تدمير الطبقة الوسطى ومع احتجاجات المواطنين في الريف وجرادة ومدن أخرى، واحتجاجات فتوية إلا تعبير عن ذلك.

السيد رئيس الحكومة، مقاربتكم تجزيئية يغيب عنها مع الأسف البعد الاجتماعي، مقاربتنا كفدرالية اليسار يؤطرها مشروع مجتمعي شامل عمقه البعد الاجتماعي، وتسود فيه الديمقراطية والمساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم لكل المواطنين. هذا ما ناضلنا من أجله، ومازلنا ناضل من أجله، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد النائب، لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للرد على تعقيبات السادة النواب.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أولا كنتشكر جميع الأخوات والإخوان على الملاحظات دياهم والتدخلات دياهم، وقد أنا أكدت على واحد القضية، البرلمان هو شريك في تقييم السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية، البرلمان عندو مهمة أيضا باش يدير هاذ التقييم، وكان جهد فهاذ الشيء يجب أن نعترف كايين واحد الجهد وخصوصا في إطار اللجنة المعنية، لجنة تقييم السياسات العمومية. وبالتالي فنحن هنا في المنطق ديال الإنصات والإستفادة أيضا، ولا حرج في ذلك، ولكن خاصنا ثاني نكونوا موضوعيين، خصنا نكونوا موضوعيين، ما خصناش نغطيو الحقائق. الحكومة في برنامجها، والحكومة في سلوكها، والحكومة في ميزانياتها ذات بعد اجتماعي قوي جدا وربما



غادي يحضر وغادي توقعوه الاتفاق النهائي، ياك فهمتيني، ولكن احنا حكومة واحنا كندبرو راه بقيت في اتصال مع وزير المالية بالخصوص كناقشو هاذ القضية، وغادي نتبعوه، واحنا ما نكرهوش نوصلو لاتفاق، الإتفاق يكون فيه تامين الجهود ديال الموظفين، ديال العمال ندير، واحنا في اتصال حتى مع المشغلين، يعني، "CGEM" حتى هما في اتصال معهم، وان شاء الله، غادي نوصلو، ما كاين مشكل، وراه قلت فواحد المرة هنا جاوبت الإخوان قلت لهم راه في ولاية سابقة حتى الأخير، 6 أشهر الأخيرة عاد توقع اتفاق، إيللا احنا في السنتين الأولى وقعناه في السنة الثانية ولا في السنة الثالثة، إيللا وصلنا لاتفاق، لأن الإتفاق هو إتفاق، إيللا ما اتفقناش راه ما اتفقناش، فهمتيني هاذ الشي اللي كاين. فلذلك احنا عندنا كل الإرادة لإنجاح الحوار الإجتماعي، عندنا كل إرادة نمشيو بشوية بشوية حتى، إن شاء الله، نوصلو للنتائج، وتتمناو على الله الجميع ينخرط، لأن هاذي مسؤولية ديال الجميع، هي مسؤولية جميع الأطراف اللي مساهمة في الحوار الإجتماعي، ما غادي نزيدش على هاذ الشي، فهمتيني.

بطبيعة الحال أيضا، بغيت نوضح واحد المسألة ضرورية، هو واخا احنا داخل الحكومة مكونات مختلفة، وهاذ الشي راه قلتو مرة أخرى قبل، واخا احنا مختلفين، مختلفين من حيث التوجهات ديالنا وهاذي طبيعية، وإلا ما نكونوش 6 ديال الأحزاب، كل حزب كل واحد عندو المرجعية ديالو، عندو البرنامج ديالو، عندو الأسس ديالو، عندو الهيئات ديالو، عندو التقريري إلى آخره... لكن اتفقنا نشكلو الحكومة وفق برنامج حكومي متفقين عليه، خارج البرنامج الحكومي كل واحد حر يعبر عن موقف سياسي على حسب الهيئات ديالو، احنا ماشي هنا غادي نلزمو على جميع الأحزاب السياسية اللي في الحكومة يكون عندها.. هذا ما كاين حتى فشي دولة في العالم حتى شي تحالف، كل تحالف فيه نوع من الاختلاف في مواقف سياسية معينة، ولكن داخل

معنيين بهذا لأن المعني.. لأن هما عندهم محاسبة جزافية، "forfaitaire" فإذن هما ما معنيينش بالمرّة، اللي معني بالتحول إلى الرقمنة هو اللي عندو أصلا نظام ديال "la comptabilité" غير باش نفهمو هاذ القضية. ورغم ذلك أنا بقيت يوم السبت في اتصال مستمر مع السيد وزير التجارة والسيد وزير المالية، على أساس أنهم فهاذ 3 أيام غادي يستقبلهم وغادي يحاولو يشوفو أشنو هي الحلول الممكنة، وإذا اقتضى الحال أنا نستقبلهم أنا مستعد، غادي نشوفو مع الوزيرين غادي ينسق معاهم، غادي نسق معاهم، وبطبيعة الحال احنا حريصين، احنا حريصين أي إشكال، أي الإشكال نلقاو ليه الحلول ديالو المناسبة. حنا ما بغينا حتى شي فمة تضرر، وحتى شي فمة يمسهما واحد مشكل كبير في العمل ديالها، احنا حريصين على جميع الفئات، ولكن أيضا في إطار تطبيق القانون في إطار المقتضيات القانونية بالطريقة المعقولة. ولذلك أنا شخصيا سأحرص على هذا.

وأیضا أنا شخصيا حريص على نجاح الحوار الإجتماعي، وصابرين باش نوصلو الحوار الإجتماعي لنتائج معقولة ومنطقية، وما عندنا حتى شي عقدة فهاذ الشي. ولذلك احنا تابعنا هاذ المسألة ديال ما بعد، ما بعد هذاك الجولة الأخيرة أو اللقاءات الأخيرة في الحقيقة هي ماشي جولة غير إجتماعات أخيرة ديال الحوار الإجتماعي، وكنا في اجتماعات متتالية مع السيد وزير الدولة؛ السيد وزير الشغل؛ السيد وزير الداخلية؛ وزير المالية؛ وزير الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية بقينا في نقاش، وفي لقاء اتفقنا، كلفنا السيد الوزير الداخلية يواصل جولة ديال الإتصالات. هو في الحقيقة ما شي هو اللي اقترح، ومكانش متحمس في البداية، ولكن احنا في النهاية كلفناه باش نواصلو، هاذي حكومة كتدير الحوار الإجتماعي بكليتها، ماشي بأجزائها، ومكاين حتى شي إتفاق غادي يتم إلا رئيس الحكومة هو اللي



الحكومي الأخير نوهت بالقطاعات الحكومية اللي قدمت الحصيصة ديالها، لأن كل وزير خصو بمشي للمواطنين ويقدم الحصيصة ديالو، ويتحمل المسؤولية ديالو كوزير، لأنه هو عندو مسؤوليات، وشجعنا ولازلت أشجع المزيد من القطاعات الحكومية باش تقدم الحصيصة ديالها. هذا لا يضر الإنسجام الحكومي في شيء، هو داخل في الشفافية وفي المحاسبة الضرورية، وبطبيعة الحال الحكومة أيضا عندها الحصيصة ديالها ونحن نستعد للحصيصة اللي غادين نقدموها ديال حصيصة نصف الولاية ديال نصف الولاية غنقدموها، إن شاء الله، أمام البرلمان بعد بضعة ربما 3 أو 4 أشهر في بداية الدورة المقبلة، على حسب ما ينص عليه الدستور إن شاء الله، وغادي تقدموه آنذاك غادي تكون الحصيصة ديال الحكومة ككل، ونحن بدأنا الإشتغال عليها، فلذلك هاذ التقديم ديال القطاعات لحصيلتها هذا واجب عليها ولا يمس في شيء تماسك الحكومة ولا تجانس الحكومة.

طيب، صحيح أنه احنا جميع الملاحظات كنجاولو نتصنتو ليها، ولكن بعض الملاحظات راه عندها أسمو، أنا كنجترم الإخوان ديال الفريق الإستقلالي، واستقبلت المكتب السياسي بعد أن قدمتم مذكرة، وناقشنا المواضيع واخذينا بعين الإعتبار هاذيك الملاحظات فكرنا فيها، ولكن قانون مالي تعديلي احنا ظنينا بأنه من الأحسن هاذيك الملاحظات تجيبوها للبرلمان، لأن البرلمان حتى هو عندو.. ولم نر مبررا لنقدم نحن قانون مالي تعديلي، ولكن يمكن تجيبوه في المالية ديال 2019، عندكم في هذا متسع، وأظن بأن بعض التعديلات اللي جابوها مجموع الفرق راه قبلتها الحكومة لأنها ترى بأن هذا واحد الورش مشترك. فلذلك الاقتراحات مزيان، ولكن الاقتراحات ما يمكنش تولى أوامر ثاني بزاف، الاقتراحات نتصنتو ليها احنا واجبنا، ولكن أوامر بزاف! وأريد أيضا أن أشير إلى بعض الأفكار التي تقول بأن ما سميتة بالإكراهات تسمونها أنتم بالفشل، احنا هذا ماشي في

الحكومة تشتغل نحاول أن نشغل متماسكين، كنديرو جهدنا. أحيانا تقع بعض الإختلافات، كنجاولو نحلوها بالطرق القانونية اللي منصوص عليها في القانون ديال.. أو أدبيات ديال العمل الحكومي، ولكن ايللا وقع شي إختلاف في موقف سياسي ماشي معناه أنه غادي ندقو ناقوس الخطر، بحال ايللا وقع نهاية العالم. داخل كل حزب، داخل كل حزب هناك إختلافات في وجهات النظر، داخل كل حزب، هناك حرية باش الواحد يكون عندو موقف في نقطة أو في قضية من القضايا، صافي نقولو هذا الحزب انتهى، بالعكس أنا داخل حزبي أن أعتز باش تكون هناك مواقف وأفكار مختلفة، ومقاربات مختلفة، وكنعتبرها غني ولكن في نهاية المطاف الجهات المعنية وفق القوانين المرعية تتأخذ القرارات وكل شي يدخل في إطار القرار. ولكن في التعبير عن المواقف هناك سعة وهذا أحسب بأنه داخل جميع الأحزاب السياسية، وهذا أيضا داخل الحكومة.

فلذلك لأطمئن الجميع بأنه داخل الحكومة راه كايين إنسجام مقبول لتحقيق أهداف القطاع الحكومي، واحد المرة قلت هنا وكون مكابنش واحد الإنسجام ما غادي نخرجوش هاذ الشيء كامل، ما نوصلوش لكم القانون رغم صعوبات الوصول فيه إلى توافقات، ما نوصلوش المشروع القانون ديال التعديل جوهرى وإصلاح جوهرى للمراكز الجهوية للإستثمار على الرغم من صعوبة هاذ الملف، وكانت فيه إختلافات في البداية، وبقينا في الحوارات إلى أن وصلنا إلى مشروع باغيين نخرجوه لأول مرة في تاريخ المغرب ميثاق اللاتمرکز اللي حتى هو راه فيه إختلافات في البداية، وبقينا الحمد لله، حتى.. وأيضاً عدد من القوانين الأخرى وستأتي مشاريع قوانين أخرى في المستقبل. وتقديم بعض القطاعات، لأن بعض الإخوان ماشي هنا في البرلمان ولكن بعض الكتابات تشير إلى تقديم بعض القطاعات الحكومية لحصيصة عملها بشكل منفرد، هذا أنا شخصيا نشجع عليه وفي المجلس



المغرب، إلا دولة واحدة اللي تقريبا زايدة علينا شوية، الآخرين كلهم عندهم نسبة النمو أقل من المغرب، واحنا هاذو اللي عندنا معهم 70% ديال المبادلات التجارية، 70% من الإستثمارات كلهم، احنا صحيح هناك توجه للتنوع، ولكن هذا التوجه إلى التنوع استراتيجي، بمعنى مكيدارش بين عشية وضحاها، هو توجه ديال المغرب، يكون دور أكبر للتجارة والإقتصاد مع إفريقيا، دور أكبر مع آسيا، دور أكبر مع أمريكا الجنوبية، ولكن هاذو الشي كيجي على مدى 10، 15 سنة، ولكن التوجه غادي، ولكن اليوم والحمد لله على الرغم من أن، لأن المحيط في الإقتصاد كيجر لتحت، المحيط كيجرنا لتحت، ورغم ذلك استطاع المغرب أن لا ينجر كثيرا ويبقى.

أنا مبعيتش نطول في القضية ديال، القضية ديال الفلاحة لأن هو هاذو القضية اللي تقال ديال الفلاح الصغير والمتوسط صحيح أنه كاين صعوبات في ما يخص العقار، هو أنه إيلا مكائش عقار يعني بعض العقارات اللي ما تسواتش، كتكون صعوبات في الدعم ديال الفلاحة اللي فيها، هذا شيء واقعي صحيح، وهذا اليوم عندنا خطة لحل الإشكالات ديال العقار، بديناها وخصوصا العقار، وخصوصا أراضي الجموع، الأراضي اللي على الشيع، اللي هي هناك الآن إستراتيجية للتمليك، وهاذ البرنامج ديال التمليك بدا في الغرب راه تقريبا كامل، في الحوز راه حتى هو مستمر، بعد أخذ نموذج معين ديال قضايا التسوية راه غادي تعمم كما أمر جلالة الملك، في آخر لقاء أخيرا وغادي يكون هاذو التعميم إن شاء الله مفيد، لأن.. ولكن ماخصناش ننساو بأن هاذو أراضي الجموع 60 سنة من بعد الإستقلال عاد كتسوا المشكل ديالها، ما ننساوش هاذو القضية هاذي. بمعنى كون هو ساهل كون تحل شحال هاذي، كون كان واحد الحاجة اللي سهلة بسيطة لو كان تحلات شحال هاذي، احنا القدر ديالنا فهاذو الحكومة أنا جينا احنا اللي غاديين نحلوه جزئيا أو كليا،

الاصطلاح بغيته تسميوها فشل سميوها فشل، ولكن أظن بأن الحكومة هاذو الإستراتيجية تخلي هاذو الحكومة لأن هاذو الحكومة غير سنتين، إستراتيجيات أقدم منها أغلبها وضع في حكومات سابقة، ولكن احنا معتزّين باش نستمر فيها، أنا كنظن بأنه واحد العمل إيلا نجح فراه ماشي كينجح في جميع المفردات، الحكومة السابقة اللي كنعتزو بها نجحت والدليل هو في الانتخابات اللي جات، والدليل هو الرأي ديال الشارع المغربي، ولكن هذا ماشي معناه أنه ما ناقصاش في حاجة، لأن إيلا نجحت عندي 20/14 يمكن شي مادة عندي فيها 20/9 ما كاين مشكل، ولكن النجاح هو هذا، لأن حكومة معينة عندما تشتغل قد تجد إكراهات وصعوبات في واحد الموضوع معين، ممكن أن تجد فيه وهذا ليس مبرر باش نسميوها كلها بأنها فاشلة.

الإستراتيجيات نفس الشيء، هاذو الإستراتيجيات عموما ناجحة، فيها إستراتيجيات اللي عندها صعوبات واللي خاصها المراجعة، ولكن عمومها ناجحة، الدليل هو النتائج، وراه كلكم اعترفتم بما فيه الفريق ديال المعارضة، راه اعترف بأن بعض الإستراتيجيات "مخطط المغرب الأخضر"، وبعض الإستراتيجيات الأخرى نجحت، على الرغم من وجود بعض الإشكالات اللي خاصها تعالج، احنا مكائش مشكل، ولكن نجح لأن حقق أمور مهمة جدا، الثروة الوطنية في مجال الفلاحة الآن الوفرة موجودة، وفي عدد من المجالات أصبح عندنا اكتفاء ذاتي بالنسبة للمغرب، وهاذو الشيء راه مكائش، هاذي 10 سنوات، وهذا بوحدو راه نجاح، وبطبيعة الحال هاذو الإستراتيجيات ساهمت في القدرة الشرائية للمواطنين، في تحسين هاذو القدرة الشرائية على الرغم من الصعوبات صحيح، وساهمت في نسبة النمو، صحيح نسبة النمو ديالنا كنا كنتمناو تكون أكثر، ولكن ما تنساوش بأنه في المحيط ديال البحر الأبيض المتوسط كلها الدول، كلها وخصوصا وبما فيها الدول اللي عندها الغاز والبتروال عندها نسبة نمو أقل من



التجميع الفلاحي هناك عدد جهود فهاذ التجميع الفلاحي بطبيعية الحال هاذ الجهود قديمة ولكن الآن تواصلت مع هاذ المخطط، وهناك تقريبا 52 ألف مجمع أغلبهم فلاحون صغار، هناك على مستوى السقي وهو الموجه بالخصوص لتجهيز الفلاحين ضمن برنامج اقتصاد الماء، 12 مليار درهم 80% من المشاريع المعنية هي لها مساحة أقل من 10 هكتار بلغ حجم الإستثمارات لتحديث شبكة الري الجماعي 5,6 مليار درهم 81% من هاذ الإستغلاليات ديال شبكة الري الجماعي هي أقل من 5 هكتار، و94% منها مساحة أقل من 10 هكتار. ولكن رغم ذلك لابد من مضاعفة الجهود لتصل أكثر إلى المناطق أو إلى الفلاحا الذين لم تصلهم إلى حد الساعة.

آخر الكلمة مرتبطة بالقضية ديال التسريع الصناعي، "مخطط التسريع الصناعي" اللي مبني على عدد من الأهداف راه ذكرتها وذكرتها أنا 3 ديال الأهداف، الحمد لله نسير في اتجاه تحقيق هاذ الأهداف، يعني على حسب المخطط راه غاديين تقريبا. احنا دابا كما قلت 19% تقريبا في نسبة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام على آخر الإحصائيات، احنا عندنا 24% سنة 2021، نتمناو ملى نوصلوه غادي نعقدو لجنة الإستثمارات في آخر هاذ شهر يناير باش نطلقو استثمارات جديدة، وراه في السنة الماضية عقدناها 2 مرات، وكانت إطلاق عدد من الإستثمارات غير مسبوق، وعدد مناصب الشغل المحدثة أيضا كل سنة تزيد، كل سنة تزيد على حسب الإحصائيات الدقيقة لكل مستثمر، وعلى حسب التسجيلات لدى صندوق الضمان الإجتماعي لأن تمه فين غادي نعرفو على حسب القطاع والمقولة والتسجيل في "CNSS" ولذلك في 2016 كايين 96 ألف منصب شغل محدث في إطار "مخطط التسريع الصناعي"، وفي سنة 2017 كايين 89 ألف و800 يعني تقريبا 90 ألف، ومنتظر في هاذ

ولكن على الأقل غادي يكون المساهمة في الحل ديالو، هناك اليوم واحد اللجنة خاصة كتدير السياسة العقارية ديال بلادنا، المراجعة ديال هاذ السياسة العقارية ووضع إستراتيجية خاصة فهاذ المجال، راه درنا مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي الحكومة، وطلبنا منو باش يقوم بجزء من هاذ الوضع لهذيك الإستراتيجية وعندنا واحد الأبعاد أخرى اللي كلفنا بها هيئات أخرى وطنية بطبيعة الحال، واحنا غادي يتكامل هاذ الشي وغادي نخرجو هاذ الإستراتيجية ديال السياسة العقارية للمغرب، وإن شاء الله غادي تشمل جميع أنواع ديال العقار، ولكن بالخصوص هاذ العقار اللي على الشيع أو السلالية.

بالنسبة للبعد الإجتماعي ديال "مخطط المغرب الأخضر"، أنتم تعرفون أنه راه قلتها قبلا، واحد جزء كبير من الميزانية موجهة إلى الفلاح الصغير وإلى الفلاح المتوسط، وهاذ الشي حتى الإحصائيات كتبرهن عليه، اللي عندهم أكثر من 10 هكتار عندهم جزء مهم من التمويل ومن الدعم. ولكن الدعم بطبيعة الحال هو الدعم ما كيتعطاش فلوس وإنما الدعم يكون عن طريق السقي اللي هو السقي الموضوعي وبعض التجهيزات الفلاحية، وإيصال الماء، ودعم الكسابة في بعض المستويات المعنية، تجويد المنتجات الفلاحية هاذي كلها كان اشتغال مع الفلاح الصغير، لأن كما قلنا في الأول "مخطط المغرب الأخضر" عندو 2 أعمدة : الفلاحة التضامنية هاذ عمود، والفلاحة الحديثة هاذ عمود ثاني، وكل واحد فيهم فيه برامج موجهة ليه إمكانيات وموجهة ليه واحد الدعم. وهذا أدى إلى تسجيل ارتفاع ملموس في الإنتاج كما قلنا والمردودية بشكل كبير جدا الزيتون مثلا تزايد ب 217% منذ بدء المخطط، الحوامض 110%، الحبوب 58%، اللحوم البيضاء 46%، الحليب 36%، وهو إرتفاع ملحوظ وأدى إلى تحسين حتى الوضعية ديال الفلاحا. واسمحو لي نعطيو حتى الأرقام فيما يخص التجميع الفلاحي لأن بعض الإخوان هضرو عليه،



بقيت نقطة مهمة أشاروا لها الإخوان، أشار ليها الفريق المحترم، وهو التوزيع المجالي ديال الإستثمارات، احنا شرحنا مرارا هاذ المسألة، أنا شخصيا شخصيا من غير الوزير بطبيعة الحال المعني هو يوميا، ولكن أنا مرة مرة كيجيو عندي مستثمرين وكنحاولو نوجهوهم راه ماشي ساهل، مستثمر يمكن ليه يمشي لدولة أخرى ويمشي لك لواحد الإقليم اللي هو كيشوف بأنه، مثلا غادي نعطي مثال واحد كاين مستثمرين جاو عندي واستقبلتهم 2 مرات وبقيت في اتصال معهم هذا واحد المصنع كبير ديال البواخر، ولكن هو كيصنّع ولكن أيضا كيقوم بالعملية ديال الإصلاح ديال البواخر، بقينا معه بغينا نصيفطوه لشي ميناء آخر غير ميناء الدار البيضاء، راه باقي ما جاش ما يمكنش علاش؟ لأن إصلاح البواخر فيه جميع المهن، أي مهنة لأن الباخرة بحال المدينة، جميع المهن؛ فيه الرصاص يعني plombier ، فيه الكهربائي "تريسيان"، فيه الصباغ، فيه اللي كيدر "l'étanchièté"، فيه "l'informaticien" أي حاجة جاتك في البال كاينة في الباخرة، تيقوليك ما يمكنش تديني لشي إقليم اللي غادي نقلّب على شي تخصص ما كنعلقاهش حدايا، خصني نمشي لبلاصة اللي أنا عندي الثقة بأن كلشي موجود، وبقينا في حوار معه راه باقي ما جاش باقي كنتحاورو معه.

احنا كنديرو جهد، ولكن أنا طمنن إلى أن المخطط البعيد، لأن فاش طرحنا المخطط على مستوى الجهوية، هاذ الجهوية فيها أيضا محاولة توفير في كل جهة، في كل جهة اللي هي على البحر لأن البحر ميناء، ميناء مركزي قوي كبير من هنا جا ميناء الناظور، وهاذ ميناء الناظور الآن فاش ولى قريب، وأنا وعدت فاش زرت وجدة بأنه غيكون الخط ديال السكة الحديدية والطريق السيار "l'autoroute" باش هذاك الميناء يكون الذهاب ليه والخروج على مستوى الوطن وعلى مستوى الجهة بالخصوص سهل، باش يمكن أي واحد جا يمكن يستثمر في منطقة صناعية قريبة في

السنة تكون 96 ألف باقي ما كاينش الأرقام النهائية سنة 2018.

ولذلك نحن نأمل بأن تزيد هاذ مناصب الشغل المحدثة سنة بعد سنة باش نحققو الهدف الذي كان قد أعلن عنه، إذن هذه هي المعايير الأساسية، وكما قلت سابقا، وعلى حسب آخر الإحصائيات فإن الإستثمارات الأجنبية في بلادنا المباشرة غير مسبوقة في سنة 2018، ونحن عندما نطلق غادي ندوزو لجنة الإستثمارات باش يمكن نعطي دفعة للمزيد من الإستثمارات في سنة 2019 وهذا يبشر بالخير. صحيح أنه كاين بزاف ديال الخصائص وهاذ الشي أثنى تأثير عندو على المواطن وعلى الحياة ديال المواطن؟، هاذ الشي كلشي ولكن إيلا زدنا في التشغيل راه سيؤثر على المواطن، إيلا كانت الوفرة الغذائية والخضر والفواكه مزادش الثمن دبالها راه هذا مؤثر على المواطن، الإخوان كيقولو بأنه الليمون اللي كيصنع كيبان الليمون بأنه يعني بحال إيلا كاين الوفرة زائدة في الإنتاج وأنا متفق معكم، ولكن هو سيف ذو حدين إيلا رخاص الليمون تيكون المنتج هو المتضرر، إيلا غلا كيكون المستهلك هو المتضرر، كيفاش نلقاو واحد التوازن بيناتهم وبين المستهلك والمنتج؟.

المرحلة الثالثة اللي خدامين فيها دبا بالنسبة لمخطط المغرب هي الصناعة الغذائية، أنا متفق معكم أن هاذ المرحلة ولكن حتى شي واحد ما غادي يستثمر في الصناعة الغذائية إلا إيلا كان وفرة في الإنتاج، إيلا ما كيشوف الإنتاج وافر وعندو ضمانة ديال 3 سنين و 4 سنين، 5 خمس سنين جاية بأنه غادي يكون ما يمكنش يستثمر، غادي يبني معمل باش هاذ العام كاين الليمون والعام جاي مكينش. فلذلك هناك عمل مع المستثمرين باش يمكن يتشجعو في إطار الصناعة الغذائية بناء على المعطيات الجديدة المتوفرة في الإنتاج.



وتفاوض حتى أنت مع المستثمرين، شكون اللي حتى رئيس جماعة راه عندو إمكانيات باش يدير هاذ الشئ، ورئيس الجهة عندو القدرة باش يحاول يدير هاذ الشئ، فحتى هما خصهم يساهمو ويدخلو مباشرة في هذه الديناميكية، وشكرا جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن السيدات والسادة النواب إلى الجزء الثاني المتعلق بباقي الأسئلة. الكلمة الآن للنائب السيد أحمد شوكي من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال المتعلق بإستراتيجية الحكومة لتأهيل ساكنة المناطق التي تعاني من البرد قصد مواجهة ظروف المناخية القاسية، لكم الكلمة السيد النائب.

النائب السيد أحمد شوكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أسألكم عن استراتيجيتكم الخاصة لتأهيل ساكنة المناطق الباردة الهشة وخاصة ما يتعلق بوضعية السكنى في هذه المناطق ومعاناة السكان فيها خلال فصل الثلوج والأمطار؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.. السادة النواب، السادة النواب، باقي ما نهنشاش الجلسة لم ننه الجلسة.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، أنا بغيت نقول بأن هاذ السؤال أجاب عنه السيد وزير الداخلية يوم 24 دجنبر 2018. ولذلك لا أرى أهمية في إعادته لأن غادي نعاودو نفس الأجوبة، غير هاذ الشئ

الجهة، وعندو فين يصدرّ وفين يستورد بسهولة، هذا غادي يحول الجهة ولكن خص شوية ديال الصبر حتى يكمل. وراه من دابا غنقول ليكم، من دابا أنا أعرف مستثمرين اللي الآن يستعدون بمشيو للجهة لأن عندهم بمجرد ما يكون الميناء تيكون هو موجود باش يستافد منو، لذلك هنا هذا تخطيط إستراتيجي هذا هو التخطيط الإستراتيجي وخا نديرو بريكولاج لآخر حتى نعيانو ما غاديش يدير الإقلاع للجهة، خص واحد العمل اللي هو قوي اللي غادي يعطي للجهة، ومن هنا جات التفكير في مختلف الجهات كيفاش غادي تكون فيها واحد نقلات نوعية ولكن تستجيب للحاجيات ديال كل جهة، لأن كل جهة عندها خصوصيات دياها وعندها كيفاش نديرو باش نقويوها ونعطيوها الإنطلاقة، هذا يحتاج إلى وقت صحيح، سيحتاج إلى وقت وهناك جهات باقي متأخر فيها نسبة الإستثمار، ولكن هناك في كل جهة راه كاين عملية التفكير كيفاش يمكن تعطى ليها هاذ الدفعة عن طريق استثمارات عامة قوية اللي تعطيهها هاذ الدفعة، وإن شاء الله، إن شاء الله غادي تكون كل جهة عندها الخصوصيات دياها فهاذ الشئ ما غادي يتأخرش بإذن الله.

وأريد أن أشير أخيرا إلى النقطة أشرت لها شوية، هو ميثاق اللاتمرکز الإداري، ميثاق اللاتمرکز الإداري اللي غادي ننداو في التطبيق ديالو إن شاء الله فورا، هذا غادي يمكّن باش هاذ النقاش حول الإستثمار في الجهات البعيدة ما غاديش يبقاش مركزي غادي يبقى محلي، ثم هاذوك المندوبيات الجهوية ديال مختلف القطاعات مع الجهة، مع الوالي اللي هو المنسق ديال القطاعات اللي هو غادي يكون هاذ النقاش، وتما غادي يقررو، وتما غادي يناقشو مع المستثمرين وغادي يناقشو مع المقاولات وغادي إلى آخره... فلذلك هذاعادي تويّ واحد القفزة، مع التأكيد على نقطة لأن راه كل واحد.. رئيس الجماعة راه عندو مسؤولية حتى هو جيب أسيدي l'offshoring عندك أنت، ودير هاذ الشئ



الأمران هما سكنى الناس في هذه المناطق وحالتها؛ ثانيا معاناتهم مع شدة البرد والصقيع والأمطار.

السيد رئيس الحكومة، إن السكنى في المناطق الباردة والهشة في مجملها سكنى غير لائقة تقل فيها المرافق الضرورية، وكثيرا ما يشارك فيها الإنسان العيش مع مواشيه. وإذا كانت الحكومات المتعاقبة قد بذلت جهودا لتمكين الناس من مسكن لائق في المدن وأنجرت برامج للقضاء على أحياء الصفيح، فإنها تجاهلت لحد الآن سكان البوادي والمناطق الهشة. إن عدم الإهتمام بالسكن اللائق في هذه المناطق يضاعف من الهجرة إلى ضواحي المدن، فتتجدد الأحياء الصفيحية، وتصبح كل الجهود الرامية إلى محو هذه الأحياء الصفيحية أمرا مستحيلا. وقد اعترف وزير سابق في السكنى بأنه يصعب القضاء على مدن الصفيح بالمغرب في مثل هذه الأوضاع.

السيد الرئيس، إن الإستمرار في هذه السياسات يكرس الفوارق الإجتماعية والمجالية، ويضرب العدالة في العمق ويتعد عن المساواة بين الناس. إن الدولة تبذل كثيرا من الجهد لدعم المبادرات والإستثمارات الصغيرة والكبيرة، ولكن مثل هذه الجهود الحميدة لا تمتد إلى المناطق الهشة التي نتحدث عنها في مجال السكنى، فيترك المواطن الفقير وحده يتخبط ويعاني، وتزداد معاناته مع سن بعض القوانين التي لا تلائم ظروفه وبيئته. كان على الحكومة أن تعدل قبل اليوم، ولا مناص اليوم من أن تعدل وتدخّل في حساباتها حالة السكنى في المناطق الهشة، وتدرجها في تفكيرها ومخططها. ونرى في فريقنا أن الإهتمام بمجال السكنى في العالم القروي والجبلية يمكن أن ينصب على التوجيه والدعم وسن تشريعات ملائمة، ففي التوجيه يمكن إعداد تصاميم نموذجية متعددة تلائم الظروف المادية والبيئية، ثم تعمل الحكومة على السهر على تنفيذ هذه التصاميم بتحفيّزات من الدعم المادي والتقني وتبسيط مختلف المساطر.

هاذي غير 10 أيام أو أسبوعين، وهو سؤال قطاعي في الحقيقة، الوزير كفيل بأن يجيب عنه وهذا الشيء واضح وأنا كررته مرارا. أنا كررت مرارا هاذ الملاحظة، ورغم ذلك راه الجهود واضحة والسيد الوزير أعطى ولكن أنا غادي نعطيكم الجواب ديال السيد الوزير كتابة غادي نسيפטو ليكم بإذن الله، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد النائب، تفضل السيد النائب تفضل، تفضل السيد النائب، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد اشوروو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

بغيت غير نزيد نأكد بأن هذا السؤال ما كيتعلقش بقطاع معين، عندو علاقة بالمواصلات بالسكن إلى آخره... بالفلاحة، بالصحة، بالتعليم، إذن هذا سؤال موجه لرئيس الحكومة. ومن هاذ المنبر، السيد الرئيس، إيلاكاين شي سؤال تيهم قطاع واحد أنا كنظن بأنه ممكن أنه يترفض شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للسيد النائب.

النائب السيد أحمد شوكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، أنا في هذه الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، أقتصر عن أمرين اثنين في ما يعاني منه الساكنة في المناطق الهشة والجبلية، وخاصة في فصل الثلوج والأمطار. هذان



السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

أولا أريد أن أقول بأن 27 إقليم التي أدخلت في المخطط الوطني لمواجهة الآثار السلبية لموجة البرد هذه السنة، كانت 22 قبل، ما شي معناه أنها كلها هشة، ماشي هذا هو المعيار، المعيار أنها تعاني من الثلوج ومن البرد القارس، سواء كانت هشة أو غير هشة، على كل إقليم راه فيه مواطن هشاشة وفيه مواطن قوة. لكن 27 إقليم الآن هاد العام تزداد 5 دبال الأقاليم التي تيدوز عليها الموسم الشتوي بالثلوج وبالبرد القارس، وتحتاج إلى تدخلات، وهاد التدخلات بطبيعة الحال هي متعددة:

- أولا وزارة التجهيز كتدخل بالخصوص في فك العزلة وفي إزالة الثلوج، وهذا يحتاج لعدد من الوسائل اللوجستكية، ويمكن أن أقول فقط أنه، على سبيل المثال، السنة الماضية، السنة الماضية استمرت الفترة دبال الثلوج والتدخل 4 أشهر، تم التدخل لاستعادة حركة السير في 281 نقطة، انقطعت فيها الطريق في 27 إقليم، إزاحة الثلوج عن 6456 كلم من الشبكة الطرقية المصنفة، وأيضا إزاحة الثلوج التابعة للوزارة بفتح 1148 كلم من الطرق الغير المصنفة، ماشي غير المعبدة هي اللي اسمو بالمناسبة، والمصنفة وأحيانا غير المعبدة أيضا وذلك لفك العزلة عن الساكنة على مستوى 16 إقليما. وهذا يحتاج إلى تعبئة خاصة في هذه الفترة؛

- وأيضا هناك التدخل على المستوى الطبي عن طريق توفير الموارد البشرية والتجهيزات الأدوية والموارد الصحية والمواد الصحية الكافية في المراكز الصحية في هذه المناطق، ووضع سيارة إسعاف رهن إشارة كل مركز صحي، وتكثيف أيضا الأنشطة، أنشطة الصحة المتنقلة عبر إنجاز زيارات ميدانية للوحدات الطبية المتنقلة، وتنظيم

ويأتي السيد الرئيس الحكومة، ويأتي السيد رئيس الحكومة فصل الشتاء من كل سنة وتعيش المناطق الجبلية والنائية الهشة ظروف صعبة لا طاقة لسكانها لمواجهة بردها، وصقيعها، وثلوجها، وأمطارها، وسيولها. وإذا كانت بعض القطاعات تتجند في هذا الفصل لإزاحة الثلوج عن الطرق المعبدة والمعبدة فقط، فإن السكان في هذه المناطق يبقون في أمس الحاجة إلى الدفء، إلى الدفء السيد رئيس الحكومة، وإلى حرارة تسري في أوصالهم. ولقد أحصت الحكومة أخيرا 27 إقليما هشا في حاجة إلى وضع برامج ترمي إلى تقليص هوة الفوارق المحلية والإجتماعية. وهو اعتراف من الحكومة شجاع، اعتراف بأن حوالي نصف المغرب لا يزال بعيدا عن العدالة التي نطمح إليها، وعن التنمية المتوازنة.

الناس، السيد الرئيس، في حاجة إلى الدفء، في حاجة إلى وسائل للتدفئة دائمة تقيهم البرد القاتل، وقد أطلقت المندوبية السامية للمياه والغابات نماذج للتدفئة لكنها تظل محدودة وقليلة الأثر. وحين لا يجد الناس وسائل للتدفئة مدروسة ومتوفرة يضطرون إلى البحث عما يذراون به عن أطفالهم وعن أنفسهم الموت، فيلجأون إلى الغابات إن وجدت، يستنزفونها ويدمرونها وتلكم خسارة أخرى كانت قيمتها كافية لتوفير وسائل بديلة للتدفئة. إن الوضع المزري للسكنى في المناطق الهشة الجبلية والنائية ومعاناة الناس في هذه المناطق خلال فصل الثلوج والأمطار معضلة كبيرة، على الحكومة أن تجد لها الحلول الناجحة، ولعل السيد رئيس الحكومة، ما يتوافر لديكم من صندوق المقاصة ما يساعدكم على حل هذه المعضلة، فلنوفر الدفء للمواطنين ونحفظ غاباتها، ونزداد أمنا واستقرارا، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد رئيس الحكومة سيكون من المفيد إذا سمحتم الإدلاء ببعض التوضيحات، شكرا لك.



للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال المتعلق بالقدرة الشرائية للمواطنين، تفضل السيد النائب.

النائب السيد يوسف حدهم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة السيدات الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

عرفت القدرة الشرائية للمواطنين تدنيا خطيرا لم يسبق له مثيل في حياة المغاربة أمام تجميد الأجور، وارتفاع أسعار المواد الواسعة الإستهلاك بشكل صاروخي إلى درجة لم تعد في متناول الأغلبية الساحقة من المستهلكين، الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تلبية حاجياتهم اليومية من المواد الأساسية الأمر الذي أدى إلى إفراز مظاهر اجتماعية تمس بكرامة الإنسان كالتسول والسرقة والرشوة وغيرها من المظاهر الغريبة عن المجتمع المغربي. المفروض أن تسود فيه قيم التضامن ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة، فهل لدى الحكومة سياسة واضحة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وضمان حقهم الدستوري في العيش الكريم؟ وهل لديها استراتيجية محددة لمعالجة الوضعية الاجتماعية المتأزمة التي أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي؟ وهل لديها إجراءات مواكبة لسياسة تحرير المواد المدعمة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، والحفاظ على مستوى معيشة تحترم فيه مقومات العيش الكريم؟

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد رئيس الحكومة لكم الكلمة.

بعض القوافل الطبية المتخصصة للإستجابة لحاجيات السكان. وهناك أيضا إحصاء ومعرفة النساء الحوامل القاطنات بالدواوير، هاذ الشي كولشي كتقوم به السلطات المحلية، وهي النساء التي يمكن أن تتعرض في الدواوير التي يمكن أن تتعرض للعزلة والتكفل بالمقبلات منهن على الولادة في دور الأمومة والمراكز الصحية المحدثة لهذا الغرض. يكون هناك أيضا إحصاء المشردين في جميع مناطق المغرب، وإيوائهم في مناطق آمنة وهاذ الشي كيبدا فهاذ الفترة، كيكون في بعض المناطق، هاذ المناطق توزيع حطب التدفئة على مستوى مختلف المؤسسات التعليمية المعنية بموجة البرد والثلوج، ويتم أيضا إعداد برنامج لتوزيع المون الغذائية والأغطية حين الضرورة في الدواوير الأكثر تضررا. وأيضا توزيع العلف المدعم على مربى الماشية في بعض هذه المناطق.

لكن أريد أن أقول بأن هناك أيضا واحد المجموعة للإجراءات ذات البعد الإستراتيجي بالنسبة للسكن في البوادي، راه أنتما شفتوه في مشروع قانون المالية راه جنبنا هاذ القضية ديال السكن الإجتماعي بدلا من 500 نشترط للدخول في التعاقد للإستفادة من التحفيزات الضرورية في السكن الاجتماعي هبطناه ل100 في بعض المناطق البعيدة وخصوصا في العالم القروي، وهذا دعم لهاذ المناطق فهاذ العالم القروي، ولكن غادي ندعمو المراكز الصاعدة، بالمناسبة راه تدار واحد البرنامج ديال التطهير السائل في المراكز الصاعدة وعلى مدى متوسط وغادي يبدا كل سنة، غادي تزود عدد من المراكز الصاعدة بهاذ القنوات ديال الصرف الصحي، وغادي يجي في بعض البرنامج إن شاء الله، الطموح بإذن الله غادي نخلو به عدد من المشاكل الإستراتيجية، وشكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن للسؤال الأخير بإعطاء الكلمة للنائب السيد يوسف حدهم بالفريق الإستقلالي



السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

شكرا جزيلاً،

هاذ السؤال المتعلق بسياسة الحكومة في تحسين القدرة الشرائية سبق أن أجبت عنه أيضاً، وغادي نعطي فيه بعض الملاحظات وبعض الأفكار العامة. أولاً سياسة التضامن، هاذ الحكومة كتجسدها بطريقة واضحة، لما قمنا في قانون المالية بفرض هو فرض لأن فاش صدر كقانون ولى فرض، مساهمة تضامنية على الشركات الكبرى اللي عندها أكثر من 40 مليون درهم في السنة ديال الأرباح، فهو لتصرف في القطاعات الإجتماعية ونزيدو في الدعم الإجتماعي في برامج الدعم الإجتماعي، هاذي هي تتويج أو إجراء من الإجراءات السياسة التضامنية اللي واضحة لدى الحكومة. فالحكومة عندها سياسة واضحة في التضامن بطبيعة الحال، وأيضاً لما قمنا بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وخصوصاً بتخفيض نسبة الضريبة في الشطر الثاني من 20% إلى 17,5% فهو يسير في هذا الإتجاه. وأيضاً أريد أن أشير إلى أن تحرير المواد المدعمة ليس.. لن نقوم بأي تحرير للمواد المدعمة إلا إذا كانت ستكون في صالح المواطن، ما غتضرش القدرة الشرائية ديالو، داك الشي علاش طلقنا هاذ الدراسات كلها، وبقينا كنفكرو وغادي نمشيو بشوية بشوية لأن القدرة الشرائية ديال المواطن هنا اليومي وباستمرار.

وفي هذا المجال، يمكن أن أقول بأن التدابير التي اتخذتها هاذ الحكومة فهاذ المجال كثيرة جداً، بل مختلف البرامج الإجتماعية، مختلف ما قمنا به من إجراءات هي كلها تسير في هذا الإتجاه، إن استمرار الحكومة في مواصلة دعم المواد الأساسية بواحد الميزانية كبيرة وصلات في سنة 2018 ل16 مليار، ورسدنا لها في ميزانية 2019 : 17,6 مليار درهم، إنما هو رصد إمكانات كبيرة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين. طبيعي هناك دراسات الآن كيفاش

غادي نديرو نواكبو هاذ الدعم عن طريق صندوق المقاصة باش يمشي فعلاً إلى المستحقين؟، وليس أن يذهب أيضاً إلى غير المستحقين، لما دعمنا عدد من البرامج الإجتماعية وقوينها إنهما في الحقيقة دعم للقدرة الشرائية للمواطنين. إذن جميع الإجراءات راه غادية فهاذ الإتجاه، الدعم الإجتماعي هو كولو غادي في دعم القدرة الشرائية.

الأسعار ليس هناك زيادات كبيرة في الأسعار، نسبة التضخم في المغرب هو أدنى نسب التضخم في المنطقة كلها، ورغم ذلك نحن نقول بأنه لا بد من التفكير في دعم هذه القدرة الشرائية أكثر في المستقبل، ولهذا هناك لجنة، راه هناك لجنة تتعقد كل أسبوعين، كل أسبوعين فيها القطاعات المعنية، كل أسبوعين وكتدرس الأسعار وكتدرس كيف يمكن؟ وما هي الإشكالات اللي كتعرض ليها الأسعار؟ وكيف يمكن أن تتدخل السلطات المعنية للتأثير في الأسعار مع الإلتزام بمقتضيات قانون ديال تحرير تحرير الأسعار والمنافسة؟، شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، الكلمة الآن دائماً باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية للسيد النائب عبد العزيز لشهب، في ما تبقى من الوقت.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

وفي الحقيقة، السيد رئيس الحكومة، أنتصنت إليكم بإمعان، ولكن اسمح لي نقول لكم أنا متبع الشأن العام ما فهمت والو من الكلام ديالكم. أنا أستغرب كتكلموا على اهم ديال الحكومة هو



ديال المواطنين ديال الشركات على المستوى ديال دول العالم العربي، هاذ الشي علاش كيدل؟، هذا كيدل بأن ما كاينش واحد رؤية منسجمة ديال، ما كاينش إستراتيجية، ما كاينش واحد البرنامج ديال الحكومة. كذلك السيد رئيس الحكومة، إضافة لهذا الضغط الضريبي اللي كاين، واش ما كتشوفوش أن في سياق هاذ فشل ديال المنظومة ديال التعليم، باش ما نكذبوش على بعضها، أغلبية ديال الأسر المغربية فين تيمشيو تيقريو وليداتهم؟ كيمشيو للقطاع الخاص، شحال كيدي لهم من الراتب دياهم؟ علاش كيمشيو للقطاع الخاص؟

اليوم السيد رئيس الحكومة أوكد لكم، أكبر هجرة عندنا اليوم من المدن الصغرى والمتوسطة كيمشيو الناس كيهاجرو، علاش؟ باش كيبحتو على التعليم، ما لقاوهش في المدن الصغرى والبوادي، ما كاينش عندنا جودة ديال التعليم، إلى متى غنبقاو كنتظروا؟. كذلك نفس الشيء بالنسبة للصحة، السيد رئيس الحكومة، أعرف شخصيا مجموعة من المواطنين المغاربة اللي عندهم بطاقة "راميد" باعوا الأملاك دياهم، باعوا البقع الأرضية دياهم باش يمشيو يداواو، نتمناو السيد رئيس الحكومة، تدير غي واحد الطلة غير هنا غي في الرباط، غي قدامكم السيد رئيس الحكومة، وتشوف المستعجلات ديال مستشفى ابن سينا، وتشوف الضغط اللي كاين على المستشفيات. هاذ الشي هذا منين جاي؟، هذا كولو كينعكس على القدرة الشرائية ديال المواطنين، كنا نتمناو فعلا، كنسمعوا الآن، السيد رئيس الحكومة، من هاذ المنبر كيقول أودي حكومة إجتماعية وحكومة الإنصات، احنا ما بغينا كمش تكونوا غير حكومة إنصات، السيد رئيس الحكومة، كونوا حكومة الإنصات والإنجازات. كتقول لي زدتو في الميزانية، إيه زدتو في الميزانية، هاذوك راه أموال ديال الشعب، أموال ديال دافعي الضرائب، كنا نتمناو أنكم تقوموا في التنويع ديال المصادر ديال الموارد ديال الميزانية، وتبحتوا على موارد إضافية، ماشي غير من

حماية القدرة الشرائية للمواطنين لتحسين ظروف العيش، ولكن عن ماذا تتحدثون، السيد رئيس الحكومة؟، عن ماذا تتحدثون والتقارير الدولية والوطنية عكس ما تقولون، التقرير ديال المندوبية السامية ديال التخطيط أن هناك تراجع ديال القدرة الشرائية ديال المواطنين، وأن الدخل، يعني، انخفض الدخل ديال المواطنين، كذلك نعطيك أرقام أخرى تراجع ديال ادخار الأسر المغربية، الناس ما بقاش كيقى عندها شي رياتات تبارك الله في الآخر ديال الشهر، الأغلبية تايكملو غير بالكريديات السيد رئيس الحكومة، الديون ارتفعت ديال الأسر المغربية، دزنا 10,1 مليار ديال الدرهم إلى أكثر من 17 مليار ديال الدرهم السيد رئيس الحكومة، في حين أن الديون اللي كتقدمو للمقاولات انخفضت، هذا دليل أن القدرة الشرائية ديال المواطنين ضعفت السيد رئيس الحكومة، والواقع المعاش يبين ذلك. نتمناو السيد رئيس الحكومة، تمشي تخرج للأسواق تخرج بعض المناطق تسول، تسول المواطن يقول لك كيف داير الأمور وكيقول ليك عدي وصافي، سلك وصافي، كل شي هذا الكلام.

الوضعية الإقتصادية اسمح لي السيد رئيس الحكومة، وإيلا كانت بعض الفئات المحظوظة استفدت، الفئات الفقيرة إزدادت فقرا، الفئات المتوسطة يعني قلالت في المغرب، وهذه أرقام إحصائيات كلها كتبين هاد الكلام اللي نقولو. كذلك السيد رئيس الحكومة، اسمح لي نقول لكم الحكومة ما عندهاش شي رؤية واضحة من أجل تحسين القدرة الشرائية ديال المواطنين، وتحسين ظروف العيش ديال الساكنة ديال المغاربة، وهذا حق دستوري، ونعطيك بعض المعطيات السيد رئيس الحكومة، ونتمنى تنصت لي بكل إمعان. اليوم الفشل ديال الحوار الإجتماعي وتحميد الأجور لأكثر من 10 سنوات، هذا علاياش كيدل؟، اليوم هاذ الضغط الضريبي اللي هو جد مرتفع على المواطنين وعلى الشركات المغربية، ربما المغرب هي أول دولة فيما يخص تضريب



السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة.
هذا نموذج توافقي يعني بليغ جدا، وعلينا أن نحتدي به، تفضل.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الرحمن الرحيم.

شكرا السيد النائب المحترم، أولا الوضعية الاقتصادية في بلادنا وخا ما وصفتيهاش، ولكن قلتي بحال إيلا الوضعية الاقتصادية في بلادنا تتحسن، فيها صعوبات، ولكن ليست في أزمة، وليست سيئة. ما يمكنش واحد المستثمر يجي يستثمر في بلادنا، وكون كان واحد الوضع إقتصادي أسود أو سيء، وتتحسن سنة بعد سنة. صحيح أن هاذ التحسن مكافيش؟ أنا متفق معكم، وهذا هو الإصلاح، الإصلاح كيمشي سنة بعد سنة، كون كان حسنوها الناس اللي قبل منا كاعما نلقاوها خاصها باقي ما نجوش كاع؟. إيوا غتقول الضغط الضريبي، الضغط الضريبي اليوم ناقص على اللي كان عليه هاذي 10 سنين، اليوم الضغط الضريبي أول إجراء درناه هو درنا الضريبة التصاعدية، وخفنا على الشركات المتوسطة اللي قبل...

السيد الرئيس:

نستمعو، نستمعو للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

.. كذلك الضغط الضريبي إيلا ما حسناه ما نقصنا ما نزيدو. فلذلك نحن غاديين في التحسين، وكاين التفكير وغادي تكون واحد المناظرة في ماي المقبل حول السياسة الضريبية، وغادي نعاود نشوفو كيفاش نمشيو بواحد الرؤية واضحة في المستقبل بإذن الله. ولكن احنا حريصين على هاذ جوج أعمدة اللي هو تحسين الوضع الإقتصاد، ورعاية الوضع الإجتماعي

دفعي الضرائب. زدتها في البرامج الاجتماعية في "تيسير" إيه، شحال زدتها 100 درهم لكل طفل، هذا هو الدعم اللي كان كل مرة كان الدعم لتيسير الدعم لتيسير، واش هذا هو اللي غيغطي المصاريف ديال الأسر المغربية؟.

إضافة إلى هذا السيد رئيس الحكومة، في إطار هاذ حكومة الإنصات، وقتلو قبلا بأن استقبلتو القيادة ديال حزب الإستقلال وقدمت ليكم واحد المجموعة ديال المقترحات، قدمناها لكم احنا أثناء مناقشة قانون المالية 2019، علاش ما استاجبتوش ليها؟، في إطار الرفع من مستوى ديال العيش وتحسين ظروف العيش والحد من هاذ المشكل ديال الأثر على الأسر المغربية.

هاذ القضية ديال الأسعار قلتو ما ارتفعتش، ربما نقدر ليكم السيد رئيس الحكومة، متفق معكم ولكن واش معارفينش بأن كاين واحد كثرة الوسطاء، كثرة المحتكرين. أنا نعطيكم غير واحد المثال بسيط جدا، وقتله للإخوان في الفريق، اليوم الثمن ديال هذيك البيدوزة اللي يشري الفلاح البسيط اللي كيدير فيها الزيت، ديال 30 درهم ولات 70 درهم، ديال 20 درهم ولات 50 درهم، فين هي الحكومة؟، أين هي مراقبة الأسعار؟، أين هي مراقبة الإحتكار؟، والسبب أنه واحد مجموعة الناس احتكرو ذيك السلع، وبالتالي كيبان بأن المواطن خليفناه وجهها لوجه مع هذوك المحتكرين، أين هي الحكومة؟.

وأخيرا السيد رئيس الحكومة، كنفولو ليكم احنا في الفريق الإستقلالي، ونؤكد أن تدني القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة للمغاربة أصبح تدعو إلى القلق، وتهدد الإستقرار، والسلم الإجتماعي، وهناك اختناق إجتماعي راكد، راكد. وبالتالي السيد رئيس الحكومة، مرة أخرى ندعو في الحكومة مطالبة بإعادة توزيع الثروة انسجاما مع توجيهات جلالة الملك، عندما تساءل أين هي الثروة؟ وشكرا لكم.



الصندوق باش نعطيوه دفعة. هناك أمور كثيرة، أمور كثيرة تسير في اتجاه دعم القدرة الشرائية للمواطنين وغادي نحرصو عليها وغادي نطوروها أكثر، بطبيعة الحال إيلا كايين اقتراحات أخرى نمشيو فيها. ولكن أيضا ليس صحيح أن الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط أن مستوى المعيشة لم يتحسن، بل هو في جميع تلك الإحصائيات هناك تحسن نسبي، ولكن هو نسبي لمستوى المعيشة وفق إحصائيات عامة، بعض الفئات ما كيتحسنن عندها، بعض الفئات كيتحسنن عندها، احنا من واجبنا أن نعمل جميعا، أن نعمل هذا من واجب الحكومة أن تعمل باش تدير توازن فهاذ المجال، واحنا غادي نحرصو عليه إن شاء الله، واحنا فيه عندنا فيه عدد من الإجراءات وشكلنا واحد الفريق خاص للتفكير في كيفية العمل على الدفع في اتجاه تحسن هذه القدرة الشرائية، لأن نحن عندنا واحد القانون اللي هو قانون تحرير الأسعار والمنافسة، اللي هو كيلزمننا باش نمشيو في حدود ما يفرضه القانون، ونحن مستشبرون بأن مجلس المنافسة بدا كيخدم باش الآلية، لأنه آلية ضرورية صعب على الحكومة تتدخل فيها، باش عندما يكون هناك إخلال بالمنافسة لأن تحرير الأسعار عندو شرط أن تكون المنافسة حرة وما يكونش فيه الإحتكار والإتفاق من قبل مجموع الشركات، هاذ الآلية ديال التدخل الآن الحمد لله جات، فهي احنا غادي نعملو معاها وغادي نطبقو التوصيات ديالها في مختلف الملفات، وقد أحلنا عليها ملف ديال الأسعار ديال المحروقات، والآن بمجرد ما غيخرج القرار ديالها غادي نشوفو هاذيك التوصيات وغادي نمشيو ليها مباشرة. هاذ الآلية ديال التدخل الآن راه، الحمد لله، مستبشرون بها وغادي يكون عندها تأثير على القدرة الشرائية للمواطنين، شكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

للمواطنين والمضي إلى الأمام في سياسة إجتماعية قوية فاعلة مفيدة للمواطن، هاذ الشي مغاديش نتراجعو عليه، وكنديرو فيه إجراءات عملية. بطبيعة الحال، بطبيعة الحال إيلا جينا فاش تدار أي دعم درناه لأي فئة راه البرلماني ولا شي واحد اللي في طبقة معينة غادي يجيه هاذك الشي بسيط، ولكن هو بالنسبة لتلك الفئات مهم جدا. فلذلك سنوسع برامج الدعم الإجتماعي وغادي نمشيو فيها إلى الأمام، وغادي ندعموها أكثر الفئات الفقيرة والهشة وفق برامج متنوعة لأن البرامج اللي دارت الآن غير فهاذ قانون المالية أنا أعطيت مثال ديال "تيسير"، ولكن هذا مثال واحد.

المرحلة الثالثة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي غيتعتبر قفزة في هاذ المجال اللي غتمشي لهاذ الفئات هي أيضا مهم، البرنامج ديال الإستفادة، دعم الداخليات، دعم المطاعم المدرسية هو شيء مهم حتى هو، قاعدة الممنوحين لا في التعليم العام، ولا في التعليق التعليم الجامعي العالي، ولا في التكوين المهني حتى هو شيء مهم، رفع عدد المستفيدات من الدعم المباشر ديال الأرامل باش يوصل تقريبا ل89.000 الآن، ما يناهز 155.000 يتم وهاذو شهريا كيتلقاو هاذ الدعم هذا، هذا هو أيضا شيء مهم هذا كله تحسن القدرة الشرائية. صحيح كايين فئات أخرى اللي خاصنا نوصلوهم وغادي ليهم، حتى هما غادي نجيو ليهم، تحسین لائحة المستفيدين من خدمات صندوق التكافل العائلي، وأنتما عارفينو راه دوزناه في مشروع قانون هنا، في القانون وسعناه هذا أيضا غادي يوصل لفئات جديدة لم تكن الدولة تلتفت إليها وهكذا، وعندنا الآن في الحوار مع مجلس الإداري ديال "CNSS" القضية ديال التعويض عن فقدان الشغل كيفاش نوسعوه، لأول مرة في تاريخ المغرب في ظل الحكومة السابقة جاء هاذ الصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل، احنا عارفين بأنه خاصو يتطور، قريبا غادي نديرو إجراءات باش نطورو هاذ